وزارة العمل

Ministry Of Labour

التقرير السنوي لعام 2020

Annual Report 2020

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله بن الحسين المعظم حفظه الله

حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد حفظه الله

فهرس المحتويات

الموضوع	الرقم
المقدمة	5
نبذة	6
الرؤية والرسالة	6
القيم الجوهرية	7
المهام الرئيسية	7
الأهداف المؤسسية	8
المحور الأول : سوق العمل الأردني	9
سمات سوق العمل الأردني	11
مؤشرات سوق العمل □ردني	13
العمالة غير الأردنية	24
المحور الثاني : الموارد البشرية	30
المحور الثالث : التفتيش	41
المحور الرابع : السلامة والصحة المهنية	43
المحور الخامس : الرقابة الداخلية	50
المحور السادس : التشغيل	51
المحور السابع: الفروع الإنتاجية	56
المحور الثامن: عمل المرأة والنوع □جتماعي	57
المحور التاسع : الشؤون القانونية	60
المحور العاشر : علاقات العمل	63
المحور الحادي عشر: □علام و□تصال	64
المحور الثاني عشر: تكنولوجيا المعلومات والتحول □لكتروني	66
المحور الثالث عشر: الشؤون المالية	72
المحور الرابع عشر: التعاون الدولي	73
المحور الخامس عشر: السياسات و□ستراتيجيات والتطوير المؤسسي	76
المحور السادس عشر : الشؤون □دارية	78
المحور السابع عشر: دراسات سوق العمل	79

بسم الله الرحمن الرحيم

مع نهاية عام آخر في مسيرة وزارة العمل، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي للوزارة الذي يتضمن عدداً من المحاور وأهم المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بسوق العمل الاردني، والأهداف المؤسسية التي سعت الوزارة لتحقيقها، إضافة الى السياسات والخطط الإستراتيجية التي إنتهجتها الوزارة في ضبط وتنظيم سوق العمل، كما يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2020.

إن وزارة العمل مناط بها مهمة تنظيم سوق العمل والمساهمة مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص لتوفير فرص إنتاجية تولد فرص العمل للأردنيين وفق إستراتيجية وطنية شاملة تتضمن سياسات وبرامج ومشاريع وإجراءات، الامر الذي يتطلب تكاثف الجهود كافة من الجهات المختصة.

كما أن الوزارة مستمرة في تطوير و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وفق خطط وإجراءات تنفيذية عملية لتطبيق بنودها وتنسيق جهود جميع الجهات المعنية بمحاربة البطالة بإعتباره جهداً وطنياً جماعياً وليس فقط مهمة مقتصرة على وزارة العمل فقط .

وفي الختام فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الى كافة العاملين في الوزارة على جهودهم المبذولة في تحقيق هذا الإنجاز، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي – بلد الخير والنماء – وان يتدفق العطاء وستتوالى بإذن الله إنجازات وزارة العمل الرامية الى التطوير والتحسين والنهوض بمستوى سوق العمل الاردني.

وزير العمل

يوسف محمود الشمالي

نبذة

تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1951م والتي ضمت قسماً خاصاً للعمال ليقوم بالإشراف على التنظيم النقابي، وفي عام 1960م تأسست أول دائرة للعمل تنفيذاً لأحكام قانون العمل رقم (21) لسنة 1960م حيث أضيفت تسمية العمل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقديراً من الحكومة للدور الكبير الذي تقوم به القوى العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،فقد تم إنشاء وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام 1976م بموجب نظام تنظيمها رقم (40) لسنة 1976م.

وتتولى الوزارة منذ إنشائها مسؤولية تحقيق الأهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة، ولمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم إصدار قانون العمل رقم (8) لسنة 1996م ووضع نظام تنظيم إداري للوزارة رقم (38) لسنة 1994م وتعديلاته.

وتعتبر وزارة العمل من الوزارات الخدمية التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمواطنين، ومن أبرز الخدمات التي تقوم الوزارة بتقديمها، خدمات (الإشراف على شؤون العمل والعمال، المساهمة في تنظيم سوق العمل الأردني، تشغيل الاردنيين في الداخل والخارج ..الخ).

الرؤية

سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة في ظل بيئة عمل مستقرة وآمنة.

الرسالة

تنظيم سوق العمل وتطويره ضمن أفضل الممارسات وضمان تكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة وطنية مؤهلة ومنتجة وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية وفق نهج تشاركي مع المؤسسات الرسمية المعنية والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين.

القيم الجوهرية

1. العدالة وتكافؤ الفرص
2. الشراكة.
3. الانتماء.
4. الشفافية.
5. التميز المؤسسي.
6. الريادة.

المهام الرئيسية

تتولى وزارة العمل أداء المهام الرئيسية التالية وفقا لاحكام مواد قانون العمل الأردني وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والأذرع التنفيذية للوزارة:

- الاشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتلك الشؤون والمنصوص عليها في سائر التشريعات.
- رعاية العمال الأردنيين خارج المملكة وتنمية علاقات العمل مع الدول المستقبلة لهم وتنظيم الشؤون المتعلقة بالعاملين الأجانب داخل المملكة والإشراف عليهم وتحديد شروط عملهم.
- تنظيم سوق العمل الأردني ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها وبالتعاون مع الجهات المختصة.
- تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل.
- المساهمة والمشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية وذلك لتمكين اللجنة من القيام بالمهام والصلاحيات المنيطة بها والواردة في نظام اللجنة الثلاثية لشؤون العمل رقم (21) لسنة 2012 وقانون العمل.
- تتولى الوزارة توفير فرص العمل للأردنيين داخل المملكة وخارجها.
- تنمية التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربية والدولية وبما يخدم قطاع العمل.

الأهداف المؤسسية

1. زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص.
2. تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل من خلال تعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية.
3. تعزيز علاقات العمل لتخفيض النزاعات العمالية الجماعية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.
4. تنظيم شؤون العمالة غير الأردنية لتنظيم تدفقها إلى سوق العمل وإحلال العمالة الأردنية مكانها.
5. تعزيز الشراكة مع القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني من خلال تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية.
6. رفع جودة الخدمات المقدمة من خلال ضمان تطبيق معايير الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي.

المحور الأول

سوق العمل الأردني

أولا : سمات سوق العمل الأردني

ثانيا : مؤشرات سوق العمل الأردني

1. السكان.

1.1 السكان الأردنيين في سن العمل (15 فما فوق).

2. العمالة غير الأردنية.

3. المناطق التنموية.

الجدول (1): أهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بسوق العمل الأردني

للأعوام 2016-2020

المؤشر	القيمة				
	2016	2017	2018	2019	2020
حجم قوة العمل الأردنية	1,660,256	1,817,820	1,734,248	1,702,187	1,742,413
المشتغلون	1,406,640	1,484,473	1,411,265	1,377,905	1,338,308
المشتغلون/ ذكور	1,177,245	1,210,020	1,145,882	1,128,204	1,088,156
المشتغلون/ إناث	229,395	274,453	265,382	249,702	250,152
نسبة التشغيل	%30.5	%32	%29.5	%27.7	%26.1
المتعطلون	253,616	333,347	322,983	324,282	404,105
المتعطلون/ ذكور	180,703	208,799	225,711	232,112	293,510
المتعطلون/ إناث	72,913	124,548	97,272	92,170	110,595
معدل البطالة	15.3%	18.3%	18.6%	%19	23.2%
معدل البطالة للذكور	13.3%	14.7%	16.5%	%17	21.2%
معدل البطالة للإناث	24.1%	31.2%	26.8%	%27	30.7%
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة	36.0%	39.2%	36.2%	%34.3	34.0%
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة/ ذكور	58.7%	60.8%	56.4%	%54.0	53.6%
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة/ إناث	13.2%	17.3%	15.4%	%14.0	14.2%
حجم العمالة غير الأردنية المسجلة لدى الوزارة	318,883	340,995	352,350	348,736	221,833
نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة إلى قوة العمل الأردنية	19.2%	18.8%	20.3%	20.5%	%14.2
الحد الأدنى للأجور	220	220	220	220	260
عدد العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة (اردنيين، غير اردنيين)	57,728	70,050	68,992	77,015	64,989
نسبة العمالة غير الأردنية في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.	79.9%	77.4%	75.8%	76.2%	74.4%
نسبة الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.	20.1%	22.6%	24.2%	23.8%	25.6%

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، وزارة العمل

أولاً: سمات سوق العمل الأردني:

شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية جملة من المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، أحدثت العديد من الاختلالات الهيكلية في قطاعاته ولعبت دوراً هاماً في إعادة صياغة سياساته ورسم خططه وبرامجه المستقبلية.

وباعتبار سوق العمل الأردني أحد أركان هذا الاقتصاد فقد واجه العديد من التحديات، ومن أبرزها استيعاب التدفق السنوي المتنامي للقوى العاملة الأردنية، وتنوع احتياجات سوق العمل من التخصصات الحديثة، واستمرار تدفق العمالة غير الأردنية إلى سوق العمل الأردني، حيث بلغت نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة (المرخصة من وزارة العمل) إلى إجمالي العمالة في سوق العمل الأردني (أردنية/غير أردنية) في عام 2020 حوالي (14.2%).

كما تأثر السوق الأردني لهذا العام بجائحة كورونا التي أحدثت تغيرا في سوق العمل نظرا للاستجابة في التعامل مع الجائحة.

وفيما يلي أهم خصائص وسمات سوق العمل الأردني:

1. يعتبر سوق العمل الأردني مصدراً ومستقبلاً للعمالة في نفس الوقت، فهو يصدِّر قوى عاملة ذات تعليم وتأهيل مرتفعين، ويستورد عمالة من ذوي المهارات المحدودة للعمل في القطاعات التي لا يُقبل عليها الأردنيين.
2. الاختلال في توزيع القوى العاملة قطاعياً وتعليمياً ومهنياً من أبرز المشكلات التي يعاني منها سوق العمل الأردني.
3. محدودية الوظائف المستحدثة سنوياً بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل.
4. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني والذي يعزى لأسباب منها الانسحاب المبكر من سوق العمل وارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم، علماً بأن عام 2020 شهد ارتفاع لمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة عن السنة السابقة حيث سجل (14.2%) زيادة بـ (0.2) عن العام السابق، كما في الشكل (1).

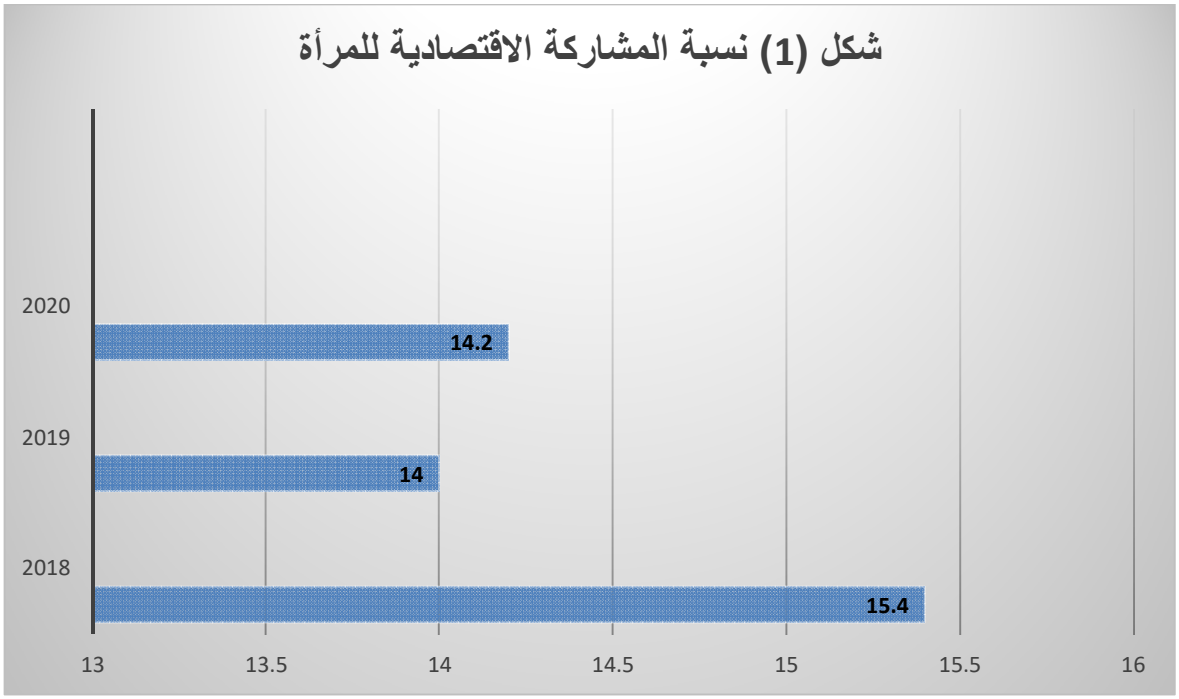

5. ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل الفعلية مما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة.

ثانياً: مؤشرات سوق العمل الأردني:

1. السكان الأردنيين[1]:

بلغ عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية وفق نتائج تقدير السكان (10,806,000) نسمة لعام 2020، حيث بلغ عدد السكان الأردنيين منهم (7,478,000) نسمة، و مثّل الذكور ما نسبته (50,9%) في حين مثلت نسبة الإناث (49.1%) من إجمالي عدد السكان الأردنيين.

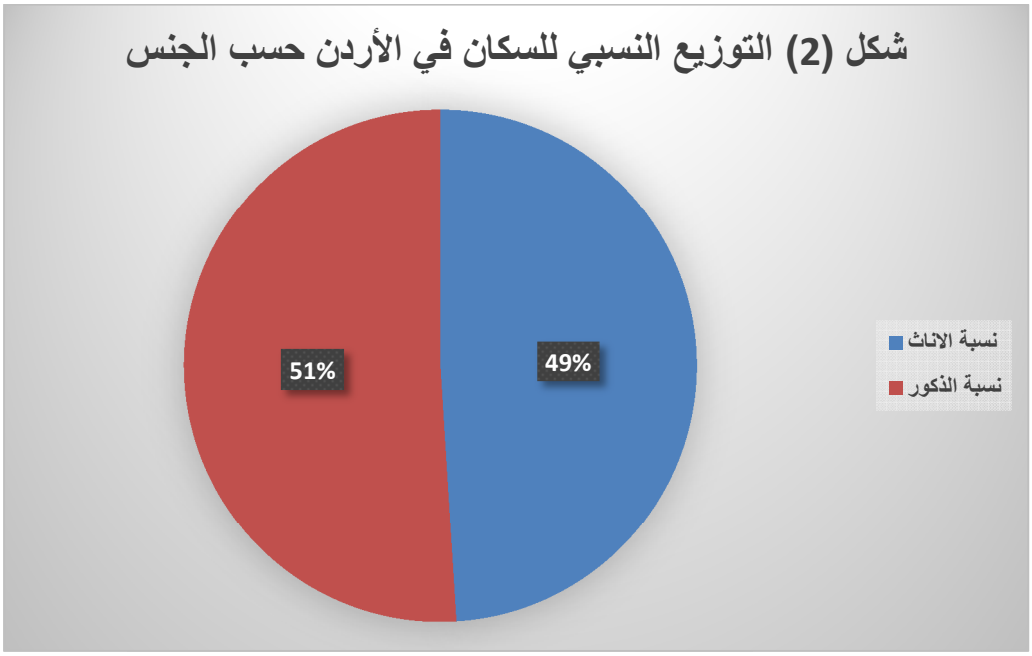

التوزيع السكاني وفقاً للمحافظات:

أظهرت نتائج تقدير السكان لعام 2020 بأن محافظة العاصمة تستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع السكان حيث بلغت نسبتهم (42%) من إجمالي السكان، تليها بعد ذلك محافظتي اربد والزرقاء بنسب بلغت (18.5%)، (14.3%) من اجمالي السكان على التوالي، وكانت محافظة الطفيلة أقل المحافظات سكاناً، حيث بلغت نسبة القاطنين فيها حوالي (1%) من إجمالي السكان.

[1] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – تقديرات السكان 2020.

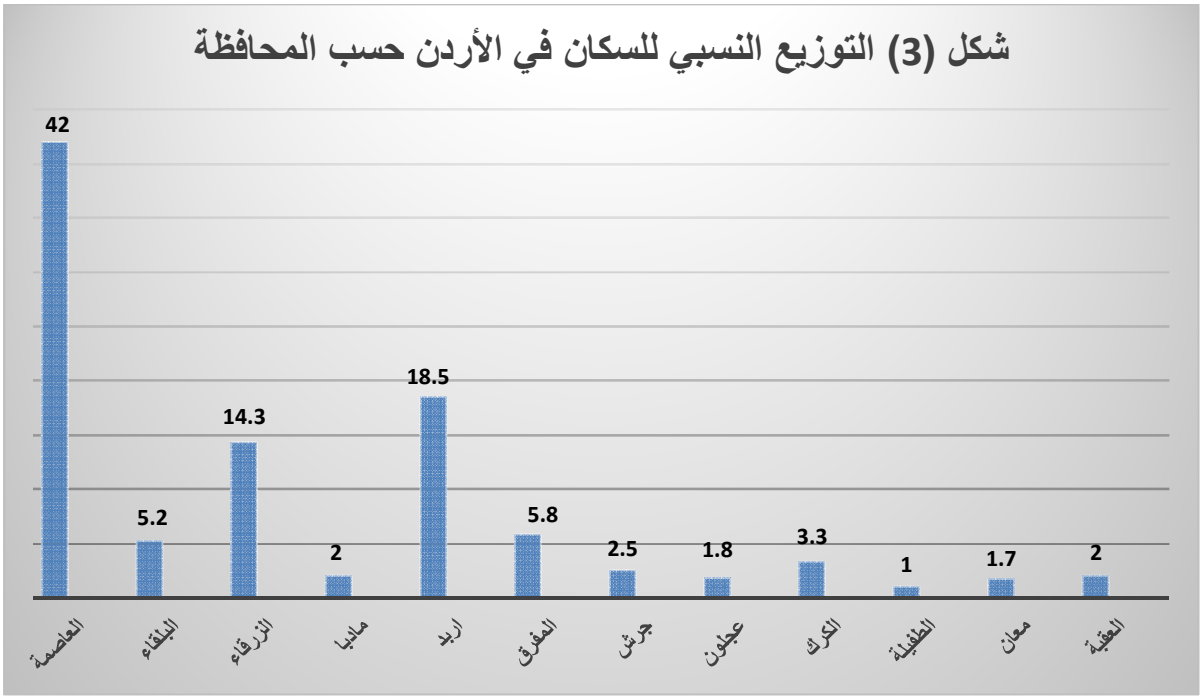

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – تقديرات السكان2020.

التوزيع السكاني وفقاً للفئات العمرية:

يظهر توزيع المجتمع الأردني وفقاً لفئاته العمرية بأنه مجتمع فتي ، حيث تشير نتائج التقديرات السكانية لعام 2020 والظاهرة من خلال الشكل رقم (4) أن حوالي (3,711,810) من سكان الأردن هم دون الخامسة عشر ويشكلون ما نسبته (34.4%) من إجمالي السكان.

ويقسم المجتمع وفقاً لفئاته العمرية إلى مجموعتين هما السكان خارج سن العمل وهي الفئة دون سن الخامسة عشر، والمجموعة الثانية وهي السكان في سن العمل والتي تعرف بالفئة التي تزيد أعمارها عن 15 سنة ويشكلون ما نسبته (65.6%) من إجمالي السكان في الأردن.

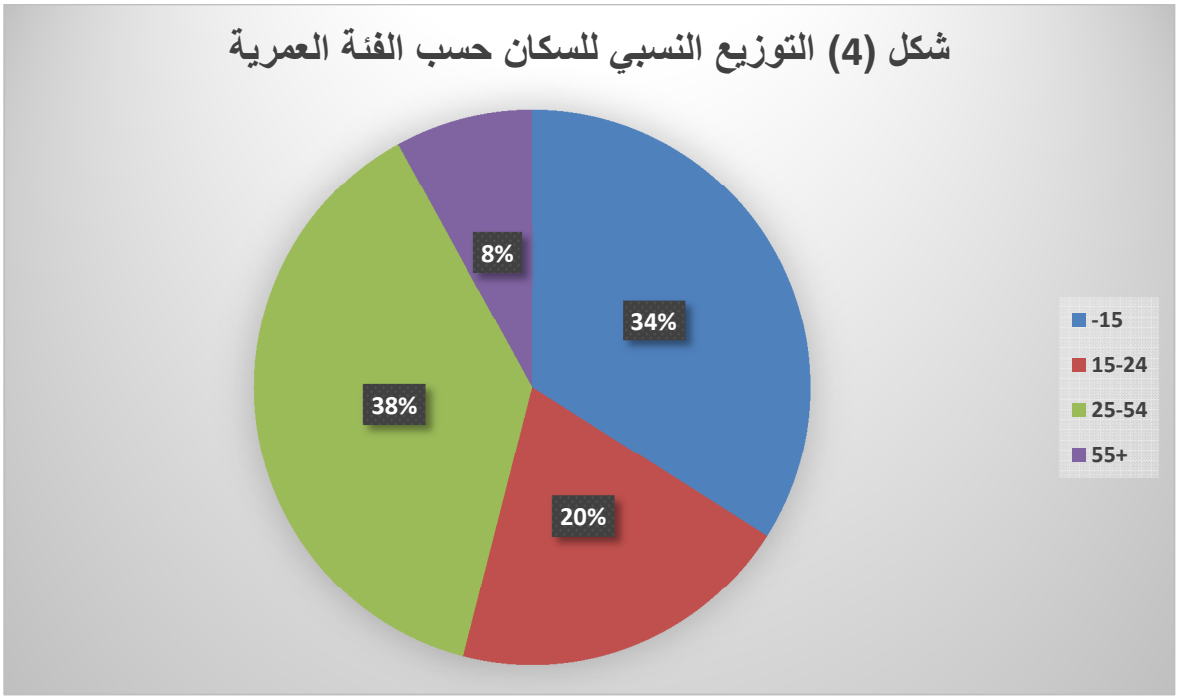

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – تقدير السكان2020.

التوزيع السكاني وفقا للمستويات التعليمية:

تبين الخصائص السكانية للمجتمع الأردني توزيعه حسب المستويات التعليمية، بحيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق لعام 2020 حوالي (18.6%) من إجمالي السكان ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق، في حين أن الفئة ضمن المستوى التعليمي ثانوي فما دون تشكل أكثر من نصف المجتمع الأردني والمقدرة بحوالي (73.8%) من إجمالي السكان ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق.

السكان في سن العمل:

يتوزع السكان في سن العمل إلى فئتين رئيسيتين هما السكان الناشطين اقتصادياً والسكان غير الناشطين اقتصادياً، ويمثل السكان الناشطين اقتصادياً قوة العمل في المجتمع الأردني والتي تشتمل على جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين، حيث تم تقدير حجم قوة العمل لعام 2020 بحوالي (1,742,413) منهم (1,338,308) مشتغل و(404,105) متعطل، وتمثل قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان في سن العمل ما يسمى بمعدل المشاركة الاقتصادية المنقحة والتي بلغت (34%) في عام 2020، حيث شكلت ما نسبته (53.6 %) بين الذكور وما نسبته (14.2%) بين الإناث، أما على صعيد المحافظات فقد بلغ

معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة في العاصمة (33.2%) وفي محافظة الزرقاء (30.9%) كأدنى معدل مشاركة اقتصادية بين المحافظات، وقد سجلت محافظتي الطفيلة ومعان أعلى معدل للمشاركة الاقتصادية حيث بلغت (42.8%)، (41.3%) على التوالي.

السكان الناشطون اقتصادياً "قوة العمل":

توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي:

إن ما يقارب نصف المشتغلين في سوق العمل الأردني لعام 2020 هم دون المستوى التعليمي الثانوي، حيث أظهرت النتائج أن حوالي (50%) من إجمالي المشتغلين الأردنيين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة كما يبين الشكل (5)، وتباينت هذه النسبة بين الذكور والإناث بصورة كبيرة، حيث لوحظ بأن هناك ارتفاع لهذه النسبة بين الذكور والتي بلغت حوالي (58%) من إجمالي المشتغلين الذكور، وانخفضت بين الإناث بنسبة (12.8%) من إجمالي المشتغلات الإناث، وعلى العكس من ذلك فإن حوالي (66.7%) من إجمالي المشتغلات يحملن درجة البكالوريوس فأعلى، في حين أن (24.6%) من إجمالي المشتغلين الذكور يحملون درجة البكالوريوس فأعلى مما يدل على أن المستوى التعليمي للمشتغلات الإناث أعلى من المستوى التعليمي للمشتغلين الذكور.

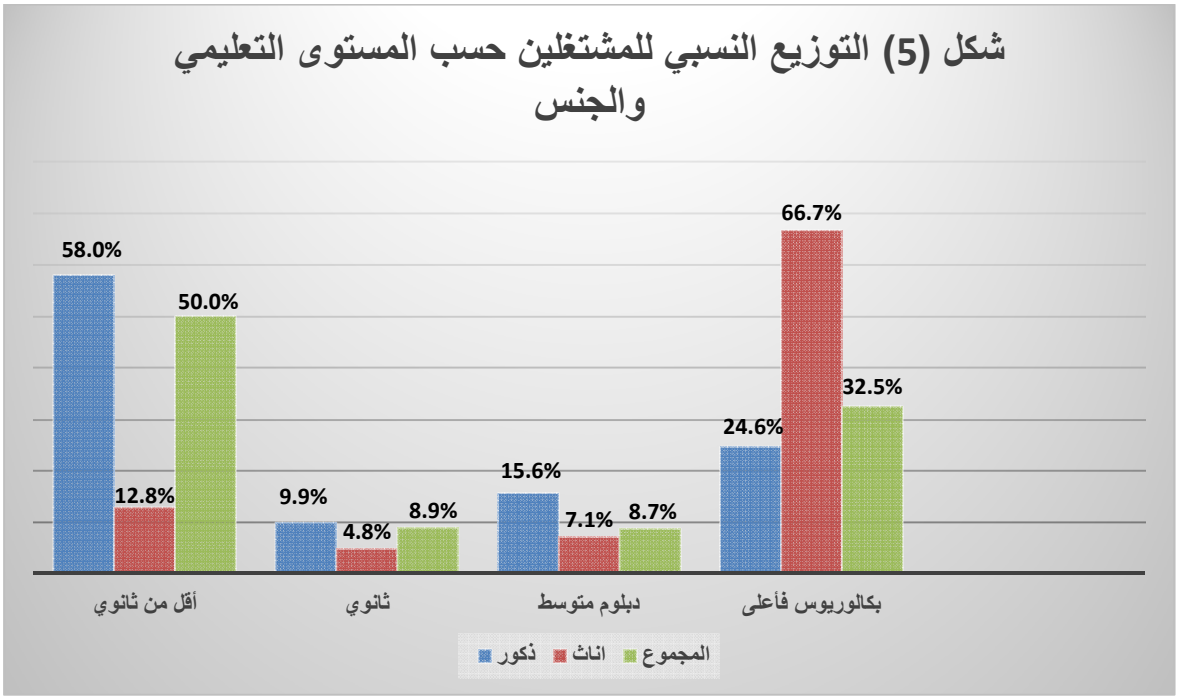

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2020.

توزيع المشتغلين حسب فئات العمر العريضة 2020:

تركز معظم المشتغلين في الفئات العمرية الفاعلة والمنتجة (20–29)،(30–39)،(40–49)، حيث كان توزيع المشتغلين على هذه الفئات بالنسب التالية: (28.4%)، (30.9%)،(25.5%) من إجمالي المشتغلين على التوالي، وقد تركزت هذه النسب للذكور والإناث في نفس الفئات العمرية، بحيث كانت أعلى نسبة للذكور والإناث ضمن الفئة العمرية (30–39) بنسبة (29.7%) للذكور و(36.3%) للإناث.

توزيع المشتغلين الأردنيين حسب المحافظات:

تركز معظم المشتغلين خلال عام 2020 في العاصمة عمان بنسبة (38.6%) من إجمالي المشتغلين، بحيث شكلت نسبة المشتغلين الذكور في العاصمة (37.6%) من إجمالي المشتغلين الذكور، ونسبة المشتغلات الإناث في العاصمة (42.8%) من إجمالي المشتغلات الإناث، وقد سجلت محافظتي اربد والزرقاء أعلى نسب لتركز المشتغلين بعد العاصمة عمان بحيث كانت نسبة التشغيل فيهما (19.8%)، (12.6%) على التوالي، في حين كانت محافظتي مادبا والطفيلة أقل المحافظات تركزاً للمشتغلين وبنسبة بلغت (2.2%)،(1.7%) على التوالي.

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي:

أشارت نتائج مسح قوة العمل لعام 2020 إلى أن المشتغلين الأردنيين يتركزون في أنشطة دون غيرها حيث أن (26.9%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري"، و(14.4%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية"، و(12.6%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "التعليم"، و(10.4%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "الصناعات التحويلية"، وهناك تفاوت كبير في توزّع الإناث والذكور بين الأنشطة الاقتصادية فقد أشارت النتائج الإحصائية لعام 2020 أن (69.5%) من إجمالي المشتغلات يعملن في قطاعات "التعليم"، و"الصحة"، و"الإدارة العامة والدفاع"، حيث بلغت نسبة المشتغلات اللاتي يعملن في قطاع التعليم (39.9%) من إجمالي المشتغلات، في حين بلغت نسبة المشتغلات اللاتي يعملن في قطاع "الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية" (15.0%)، و(14.6%) من إجمالي المشتغلات يعملن في قطاع "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي

الإجباري"،في المقابل تركز الذكور في الأنشطة الاقتصادية التالية وهي: "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري" بنسبة (29.8%)،"تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" بنسبة (16.5%)، الصناعة التحويلية بنسبة (11.2%)، والنقل والتخزين بنسبة (7.4%).

وكانت أنشطة "إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها" و"أنشطة الفنون والترويح والترفيه" و"الأنشطة العقارية" و"أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية" أقل النشاطات الاقتصادية جذباً للعمالة الأردنية، وقد توزعت العمالة فيها على النحو التالي:

- "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" بنسبة (0.3%).
- "إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها" و"أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية " و "انشطة الفنون والترويح والترفيه " بنسبة (0.4%).
- "الانشطة العقارية "بنسبة (0.5 %)

المتعطلون الأردنيون:

تعتبر البطالة من أهم مشكلات الاقتصاد وسوق العمل، حيث تفاقمت هذه المشكلة في الفترة الماضية نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية وزيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل الناتج عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، ومزاحمة العمالة غير الأردنية للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بين الطرفين، عدا عن التغيرات الطارئة التي تحدث في سوق العمل مثل ما حدث هذا العام بتأثر الاقتصاد بجائحة كورونا.

ومن أهم سمات البطالة في الاقتصاد الأردني أنها بطالة سلوكية ناجمة عن عزوف الأردنيين عن بعض المهن المعروضة، وأنها بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة إلى وجود بطالة بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وعدم توفر البيانات الكافية عن فرص العمل المتوفرة.

تفاوتت معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة بين التراجع والارتفاع كما يبين الشكل رقم (6) حيث بلغت (11.9%) في عام 2014، وفي عام 2015 ارتفعت حيث بلغت (13.0%)، وفي عام 2016 ارتفعت إلى (15.3%)، واستمر ارتفاعها ليصل إلى (18.3%) عام 2017، وارتفع إلى (18.6%) عام 2018، وبلغ معدل البطالة بين الأردنيين في عام 2019 ما يقارب (19%)، وارتفع معدل البطالة في عام 2020 حيث بلغ (23.2%)، علماً بأنه في عام 2017 اعتمدت دائرة الإحصاءات العامة منهجية جديدة أثرت على معدل البطالة عدا المشاكل سابقة الذكر.

ويلاحظ بأن معدلات البطالة ترتفع بصورة كبيرة بين الإناث حيث بلغت عام 2020 (30.7%) مقارنة مع الذكور والتي بلغت (21.2%).

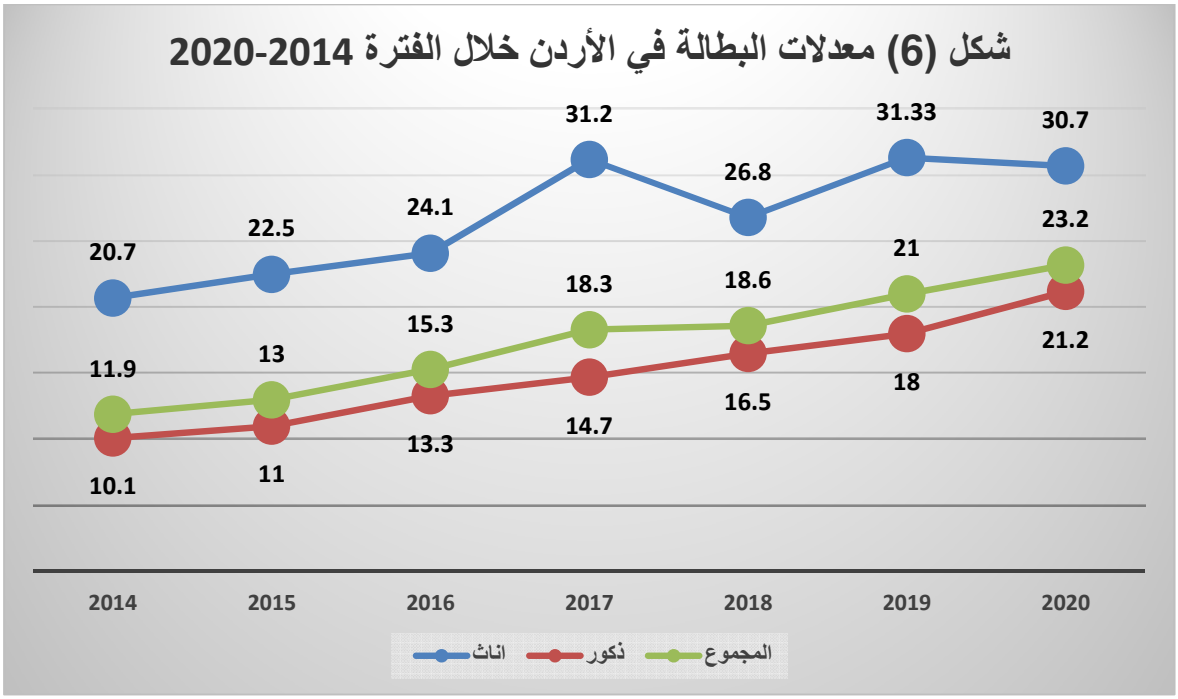

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل (2014-2020).

تفاوتت معدلات البطالة بين محافظات المملكة حسب الشكل رقم (7) حيث سجلت محافظة الكرك أدنى نسبة لمعدلات البطالة في عام 2020 مقارنة مع المحافظات الأخرى، وقد بلغ معدل البطالة في محافظة الكرك(16.5%)، تلاها محافظة عجلون بمعدل (19.8%)، وفي المقابل سجلت محافظة الطفيلة أعلى معدلات البطالة بمعدل (26.6%)، تلاها محافظة العاصمة بمعدل (24.9%).

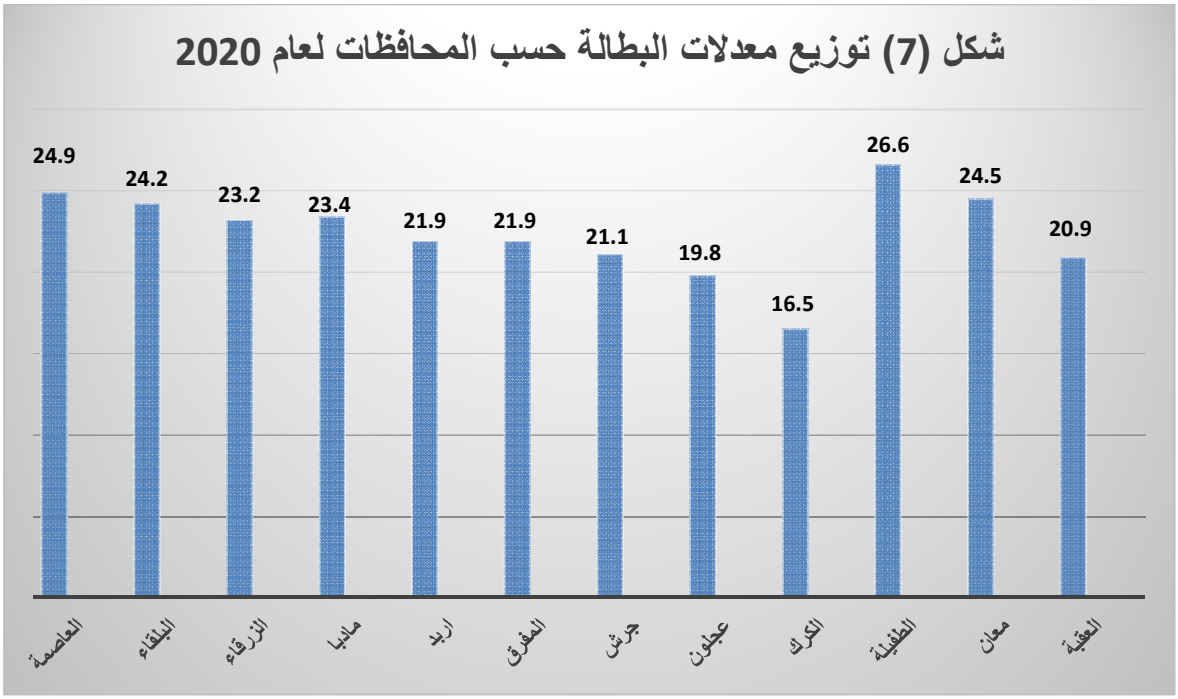

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2020 .

توزيع المتعطلين حسب المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج مسح قوة العمل لعام 2020 أن المتعطلين عن العمل ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر يتركزون في الفئة التي يقل تحصيلها العلمي عن الثانوية العامة بنسبة بلغت (48.2%) من إجمالي المتعطلين، وجاءت فئة المتعطلين ممن يحملون درجة البكالوريوس فأعلى بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (39.2%).

توزيع المتعطلين حسب فئات العمر العريضة:

تشير النتائج لعام 2020 وحسب الشكل (8) أن حوالي نصف المتعطلين عن العمل يتركزون في الفئة العمرية (25–39) سنة بنسبة بلغت (48%) من إجمالي المتعطلين، كما بلغت نسبة المتعطلين الذكور (43.2%) من إجمالي المتعطلين الذكور ضمن الفئة العمرية (25–39)، أما المتعطلات عن العمل يتركزون في الفئة العمرية (25–39) بنسبة بلغت (60.7%) من إجمالي المتعطلات.

أما نسبة التعطل بين الأشخاص الذين يزيد أعمارهم عن (40 سنة)، فقد شكل المتعطلين منهم حوالي (15.1%) من إجمالي المتعطلين الأردنيين، و شكلت (4.5%) فقط من إجمالي المتعطلات الاناث، في حين بلغت (19.1%) من إجمالي المتعطلين الذكور.

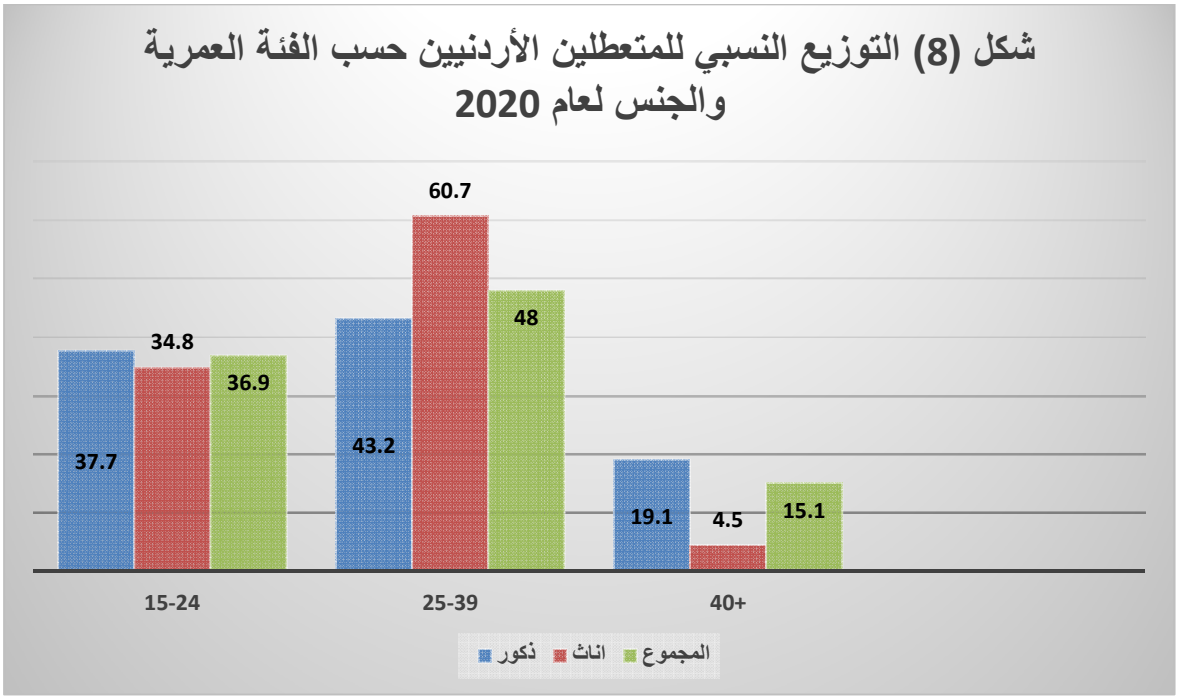

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2020.

السكان غير الناشطين اقتصادياً:

يعرف السكان غير الناشطين اقتصادياً بالسكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل (أي خارج قوة العمل)، وقد بينت نتائج عام 2020 أن (66%) من إجمالي السكان في سن العمل هم غير ناشطين اقتصادياً، وقد ارتفعت هذه النسبة بصورة كبيرة بين الإناث حيث أن (85.8%) من إجمالي الإناث في سن العمل هنّ غير ناشطات اقتصادياً في حين أن (46.4%) من إجمالي الذكور في سن العمل هم غير ناشطين اقتصاديا.

العمالة غير الأردنية:

بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمالة غير الأردنية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وذلك لحاجة سوق العمل إلى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون العمل بها مثل الزراعة والإنشاءات والخدمات، لذلك توصف العمالة غير الأردنية في الأردن بأنها عمالة تكميلية وليست احلالية لسد النقص في سوق العمل، ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة غير الأردنية إلى الأردن حتى بلغ مع نهاية عام 2019 عدد العاملين الحاصلين على تصاريح عمل (348,736) عامل غير اردني، ونلاحظ انخفاض في عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل في عام 2020 حيث بلغ (221,833) ويعود السبب الى التغير الذي حدث في سوق العمل نتيجه جائحة كورونا.

أظهرت بيانات وزارة العمل بأن عدد العمال غير الأردنيين الحاصلين على تصريح عمل متذبذب في السنوات الأخيرة كما يبين الشكل (9)، حيث أظهرت بيانات عام 2015 بأن عدد العمال الحاصلين على تصريح عمل (315,045) عامل، وارتفع في الأعوام 2016 و 2017 على التوالي (318,388) عامل، و(340,995) عامل، وارتفع في عام 2018 الى (352,350) ،وانخفض في عام 2019 الى (348,736)، وزاد الانخفاض في عام 2020 الى (221,833) عامل غير أردني حاصل على تصريح عمل.

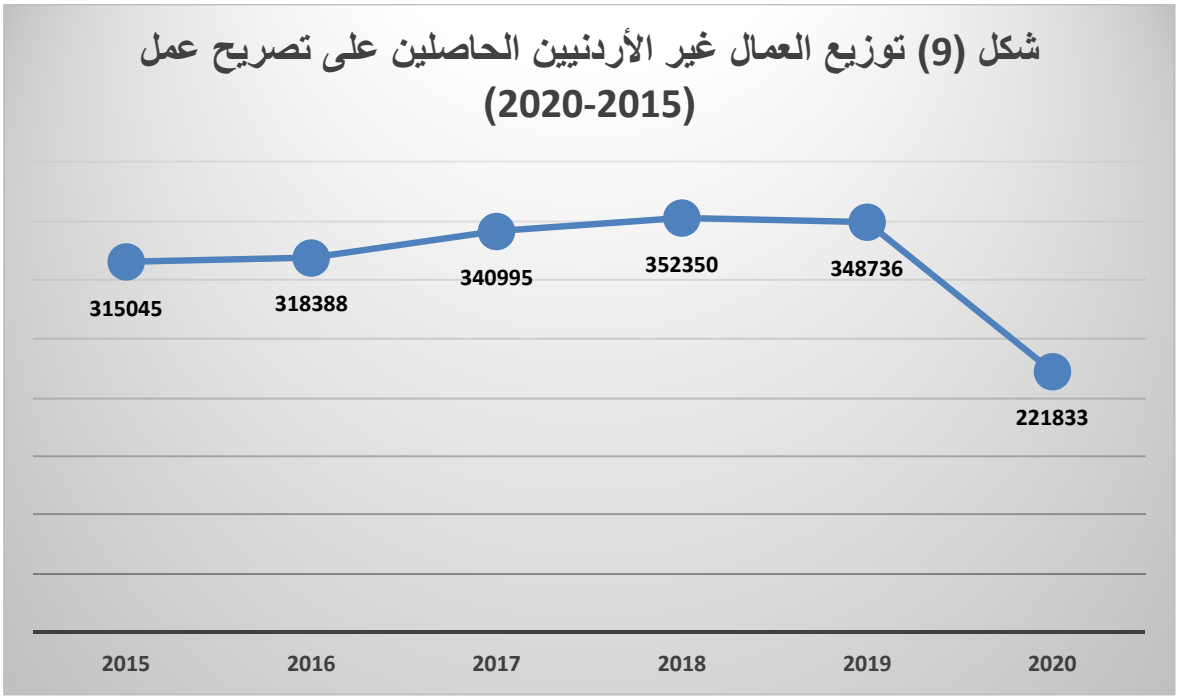

المصدر: وزارة العمل – وحدة دراسات سوق العمل/ قسم بيانات سوق العمل 2020.

توزيع العمالة غير الأردنية حسب الجنسية:

تمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة العربية الحاصلة على تصاريح عمل في سوق العمل الأردني حسب الشكل رقم (10)، حيث شكلت ما نسبته(45.1%) من اجمالي العمالة غير الأردنية، كما شكلت العمالة السورية ما نسبته (13.9%) من اجمالي العمالة غير الأردنية، في حين شكلت العمالة من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (1.8%) فقط من اجمالي العمالة غير الأردنية.

أما بالنسبة للعمالة غير العربية في سوق العمل الأردني فقد احتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (16.3%)، يليها العمالة الهندية ثم الفلبينية ثم السيرلانكية وكانت نسب العمالة كالتالي: (6.2%)، (4.8%)، (3.0%) من اجمالي العمالة غير الأردنية على التوالي.

شكل (10) التوزيع النسبي للعمالة غير الأردنية حسب الجنسية لعام 2020

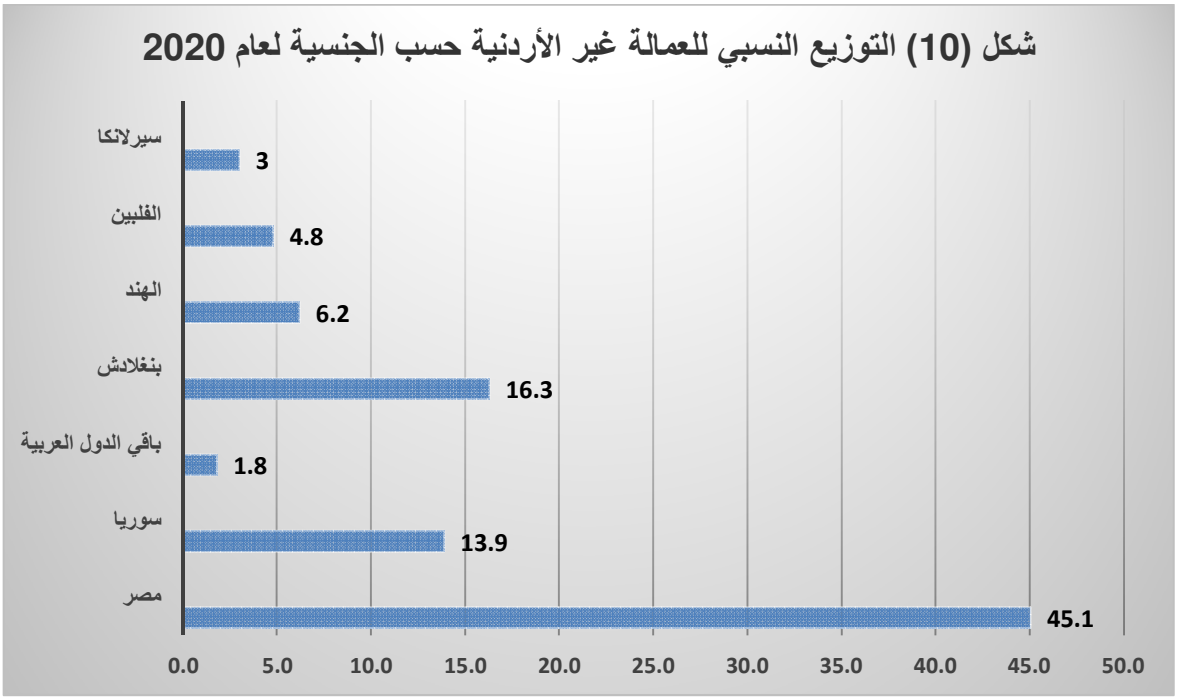

توزيع العمالة غير الأردنية حسب المحافظات لعام 2020:

أظهر توزيع العمالة غير الأردنية في المملكة وفقا للمحافظات حسب الشكل (11) بأن (46.2%) من اجمالي العمالة غير الأردنية الحاصلة على تصاريح عمل تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقا لتركز العمالة غير الأردنية على النحو التالي: اربد(23.2%) ،الزرقاء(11.3%)،

البلقاء(7.5%)، وتركزت أدنى نسبة في العقبة والتي بلغت(0.4%)، وفي الطفيلة وعجلون بلغت نسبة العمالة غير الأردنية (0.9%).

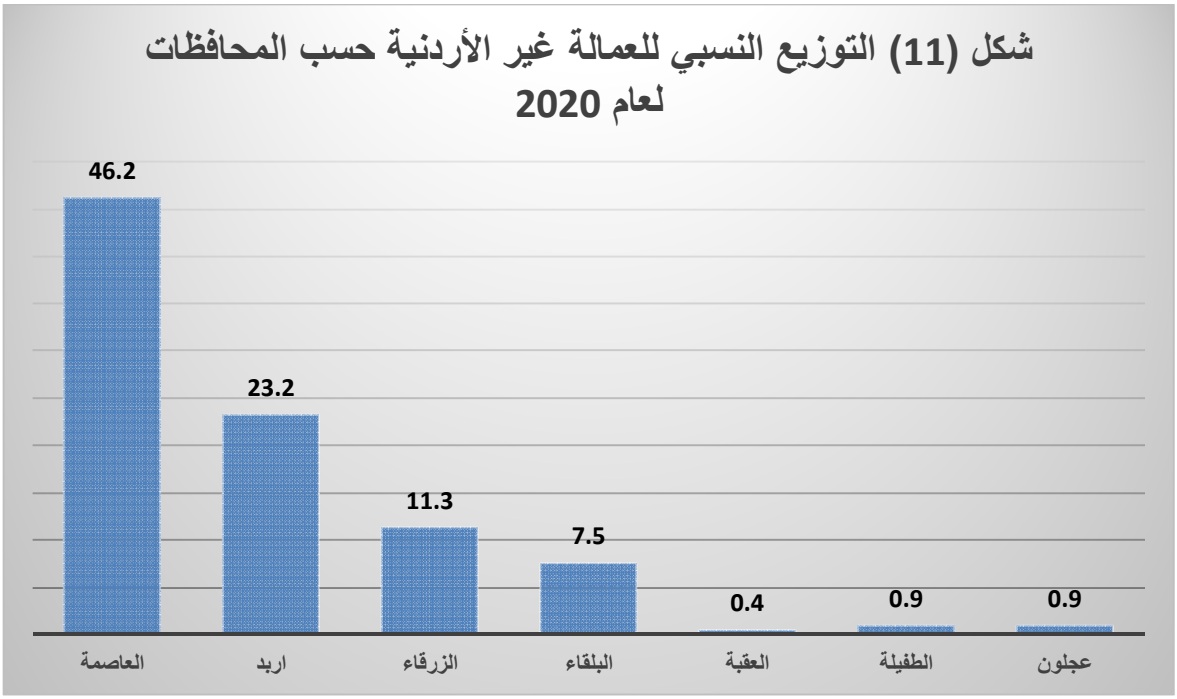

توزيع العمالة غير الأردنية حسب النشاط الاقتصادي:

تتركز العمالة غير الأردنية في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز العمالة الحاصلة على تصاريح عمل فيها لعام 2020 على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (31%)، "الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (22.4%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (18.1%)، "التشييد" (10.6%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (6.0%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (4.8%).

شكل (12) توزيع العمال غير الأردنيين الحاصلين على تصاريح عمل حسب النشاط الاقتصادي لعام 2020

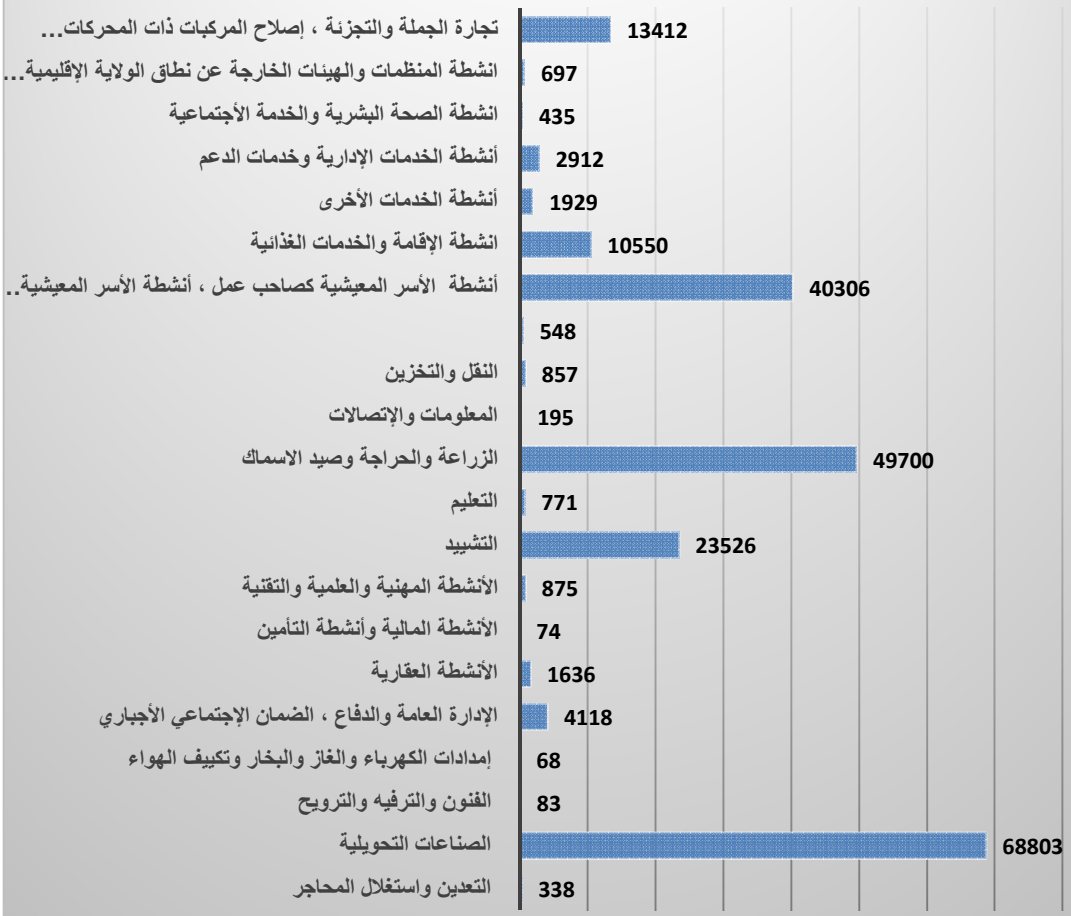

المناطق التنموية:

تتميز المناطق التنموية المنبثقة عن اتفاقية التجارة الأردنية–الأميركية بخصائص هامة تتيح الدخول غير المقيد لمنتجاتها إلى الأسواق الأميركية والإعفاء من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى إعفاء المستثمرين فيها من ضرائب الدخل والمبيعات.

إن مساهمة المناطق التنموية في تحقيق التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة لم تكن على المستوى المأمول منه، إذ تم اعتبار الاستثمار فيها والتصدير منها هدفاً بحد ذاته يمكن قياسه بمؤشرات زيادة حجم الصادرات بدون أن يتم التعامل معها كأداة للتنمية ومكافحة الفقر والبطالة في أوساط المجتمع المحلي، إضافةإلى الآثار السلبية التي خلفها تزايد أعداد وجنسيات العمالة غير الأردنية في هذه المناطق، بما تحمله هذه العمالة من عادات وقيم ومفاهيم خاصة، قد تتعارض مع موروثات المجتمع المحلي مما يحول دون نجاح اندماجها في هذه المجتمعات.

وقد أولت وزارة العمل المناطق التنموية اهتماماً بالغاً لتحسين الرقابة والتفتيش على هذه المناطق وتوفير الأمن الوظيفي والتأمين الصحي للعاملين فيها، حيث أن غياب هذه العوامل أدى الى الحد من انتشار العمالة الأردنية في هذه المناطق وبالتالي ضعف مساهمتها في تحقيق التقدم التنموي في المجتمعات المحلية، وأشارت النتائج إلى أن إجمالي عدد العمال في المناطق التنموية بلغ (64,989) عامل عام 2020، حيث بلغ عدد العمال الأردنيين في هذه المناطق(16,657) عامل أردني، في حين بلغ عدد العمال غير الاردنيين (48,332) عامل غير اردني.

وفقاً لبيانات الوزارة لعام 2020 فقد بلغ عدد الشركات العاملة ضمن المناطق التنموية (57) شركة، وتتوزع هذه الشركات في (7) مناطق رئيسية تتمثل في سحاب، منطقة الحسن الصناعية واربد، الضليل، الكرك، غرفة صناعة عمان، غرفة صناعة الزرقاء، معان التنموية، حيث بلغ عدد الشركات في سحاب (20) شركة، منطقة الحسن الصناعية واربد (20) شركة، الضليل (13) شركة، الكرك (1) شركة، غرفة صناعة عمان (1) شركة، غرفة صناعة الزرقاء(1) شركة، معان التنموية (1) شركة.

وبناءً على التوزيع المتباين بين المناطق يتباين توزيع العمال من منطقة إلى أخرى، فقد تركز معظم العاملين في هذه المناطق كما يلي :

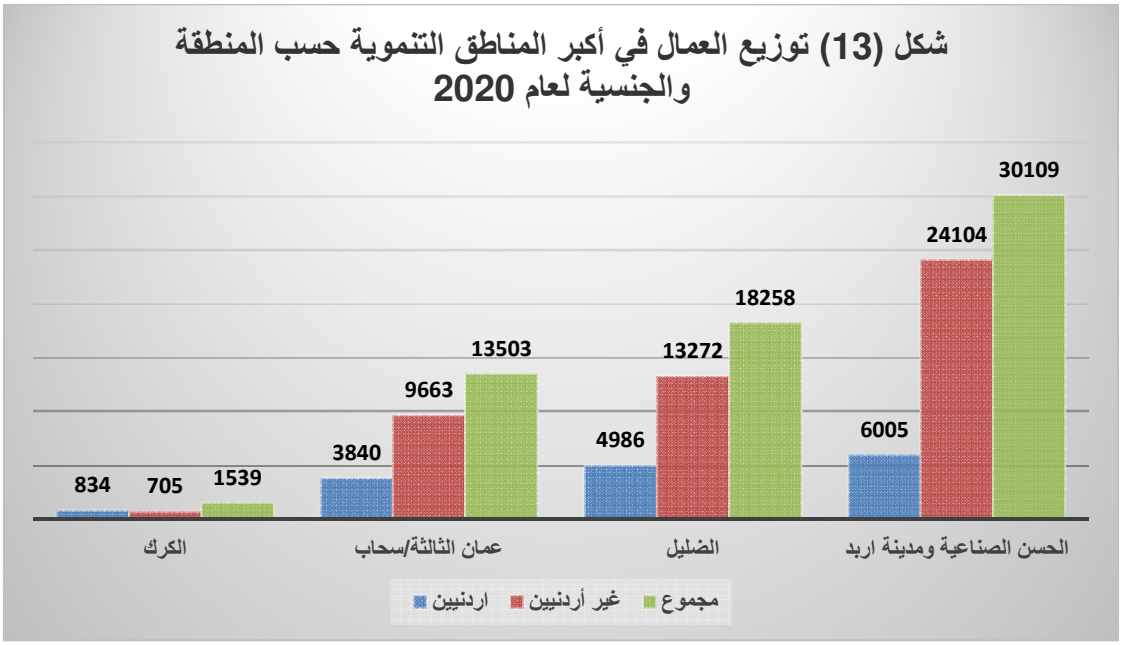

- منطقة سحاب بلغ عدد العاملين فيها (13,503) عامل منهم (9,663) عامل غير اردني و(3,840) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (28.4%).
- منطقة الحسن الصناعية واربد بلغ عدد العاملين فيها (30,109) عامل منهم (24,104) عامل غير اردني و(6,005) عامل أردني، وبلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (19.9%).
- منطقة الضليل بلغ عدد العاملين فيها (218,258) عامل منهم (13,272) عامل غير اردني و(4,986) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (27.3%).
- منطقة الكرك بلغ عدد العاملين فيها (1,539) عامل منهم (705) عامل غير اردني و(834) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (54.2%).
- منطقة معان التنموية بلغ عدد العاملين فيها (41) عامل منهم (0) عامل غير اردني و(41) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (100%).
- بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة بكافة المناطق (25.6%).

المحور الثاني

الموارد البشرية

تقوم وزارة العمل بإدارة كافة الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في الوزارة من خلال التطوير والتطبيق والإشراف على البرامج في هذا الخصوص والمتضمنة عمليات الاختيار والتعيين والتدريب وتخطيط الموارد البشرية، وعلاقات الموظفين، وقنوات الاتصال وتقوم بالإشراف على بناء وتناقل المعرفة في الوزارة.

- **الهيكل التنظيمي لوزارة العمل لعام 2020:**

إن الهيكل التنظيمي المعتمد في الوزارة يتألف من (17) مديرية مركزية و(9) وحدات على مستوى مديرية كما هو مبين في الشكل (14و15)، كما ويتضمن أيضاً (19) مديرية ميدانية منتشرة في كافة محافظات المملكة وذلك لما تولي الوزراة اهتماماً رئيسياً بتقديم الخدمة لمتلقيها وفق إجراءات تضمن تحقيق رضاهم عن الخدمات المقدمة.

الشكل (14): الهيكل التنظيمي لوزارة العمل

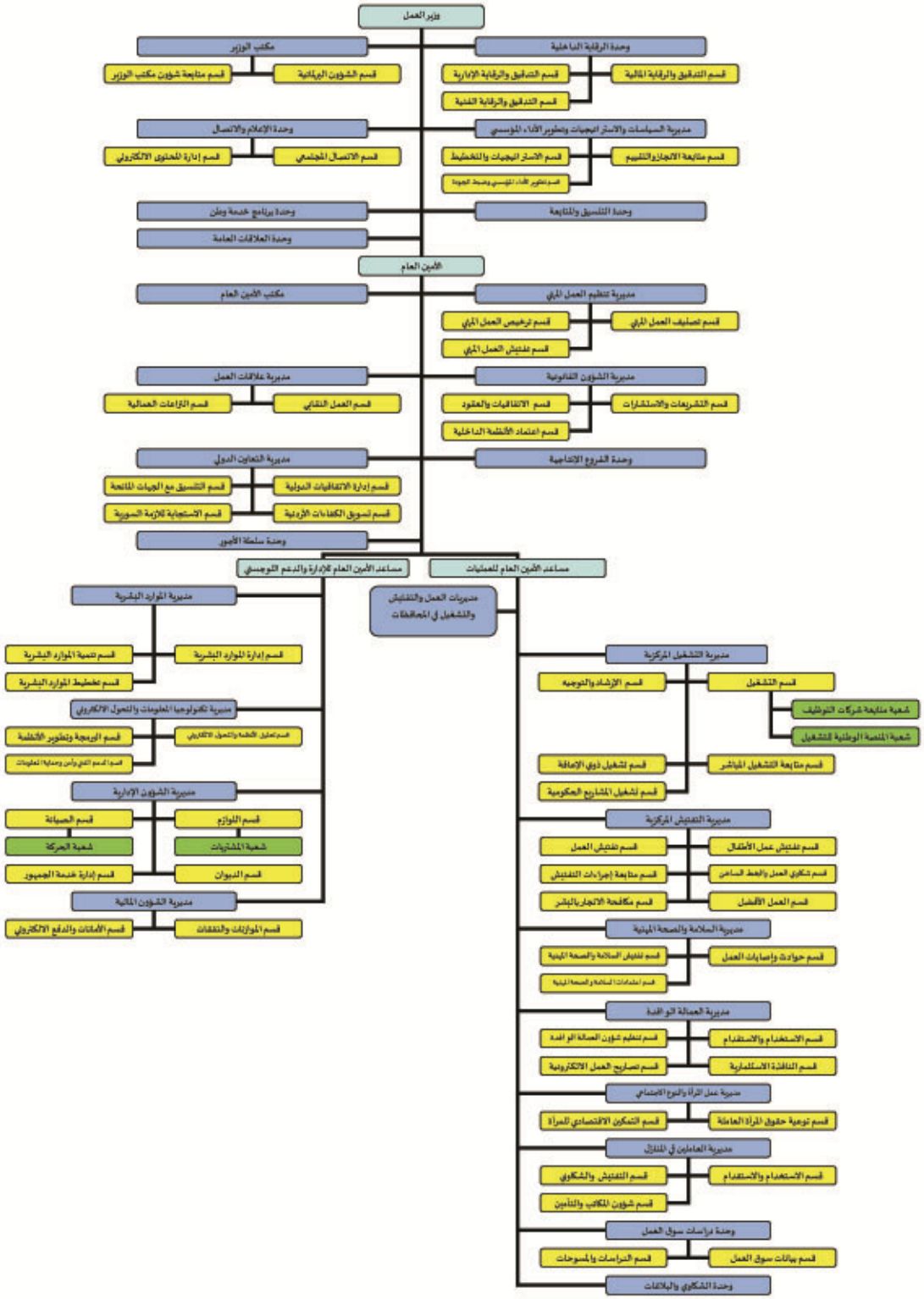

الشكل (15): الهيكل التنظيمي لوزارة العمل / الميدان

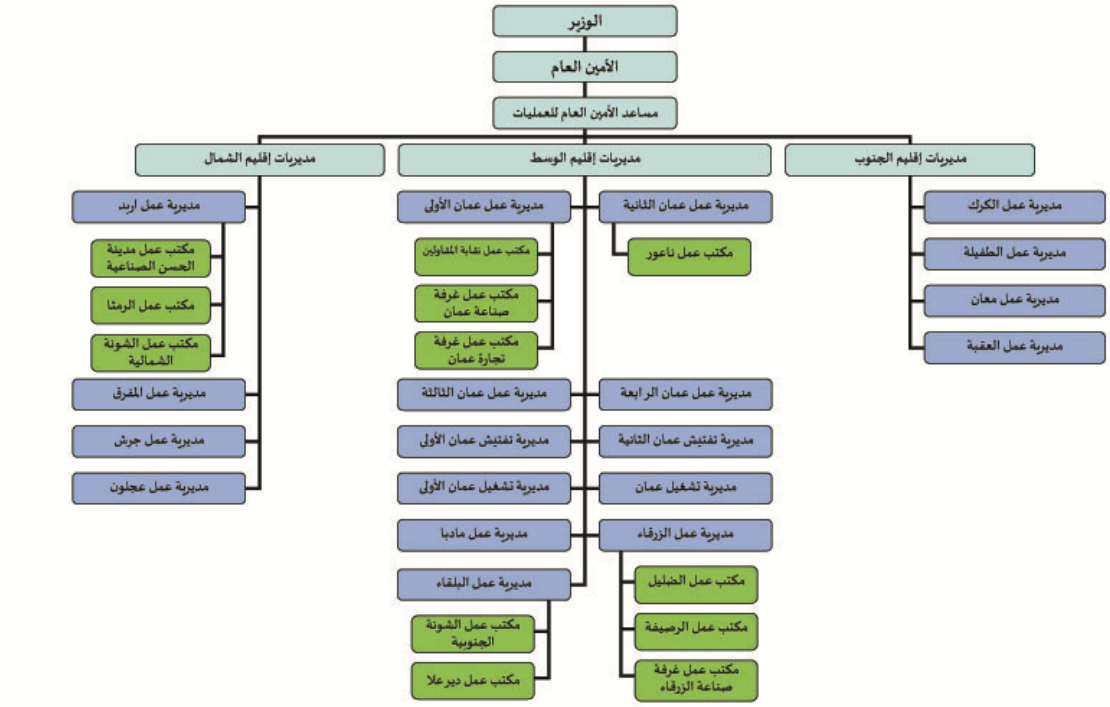

الموارد البشرية:

بلغ عدد الموظفين في وزارة العمل لعام 2020 ما مجموعه (804) موظف، وبنقص ما مجموعه (20) موظف أي ما نسبته (2.4)% عن عام 2019، في حين بلغ عدد الموظفين مع نهاية عام 2019 (824) موظف وموظفة، ويعود ذلك لعدد من الاعتبارات منها اثر جائحة كورونا وعدم التعيين على الوظائف التي شغرت ، إحالة بعض الموظفين على التقاعد ، إن الاستمرار في تلبية احتياجات متلقي الخدمة في كافة القطاعات، يتطلب زيادة عدد الوظائف المخصصة للوزارة لغايات تعيين الكوادر المناسبة والمؤهلة واستقطاب الكفاءات من المؤسسات والدوائر الاخرى بما يمكن الوزارة من إنجاز ومواكبة المتطلبات المتعلقة بعملها، حيث شكلت وظائف الفئة العليا (0.012)% من إجمالي وظائف الوزارة، في حين شكلت وظائف الفئة الاولى النسبة الاعلى بواقع (67.5)% تلتها الفئة الثانية بنسبة بلغت (14.5)% تليها الفئة الثالثة بنسبة (17.7)% وأخيرًا (0.3)% لوظائف العقود الشاملة لجميع العلاوات.

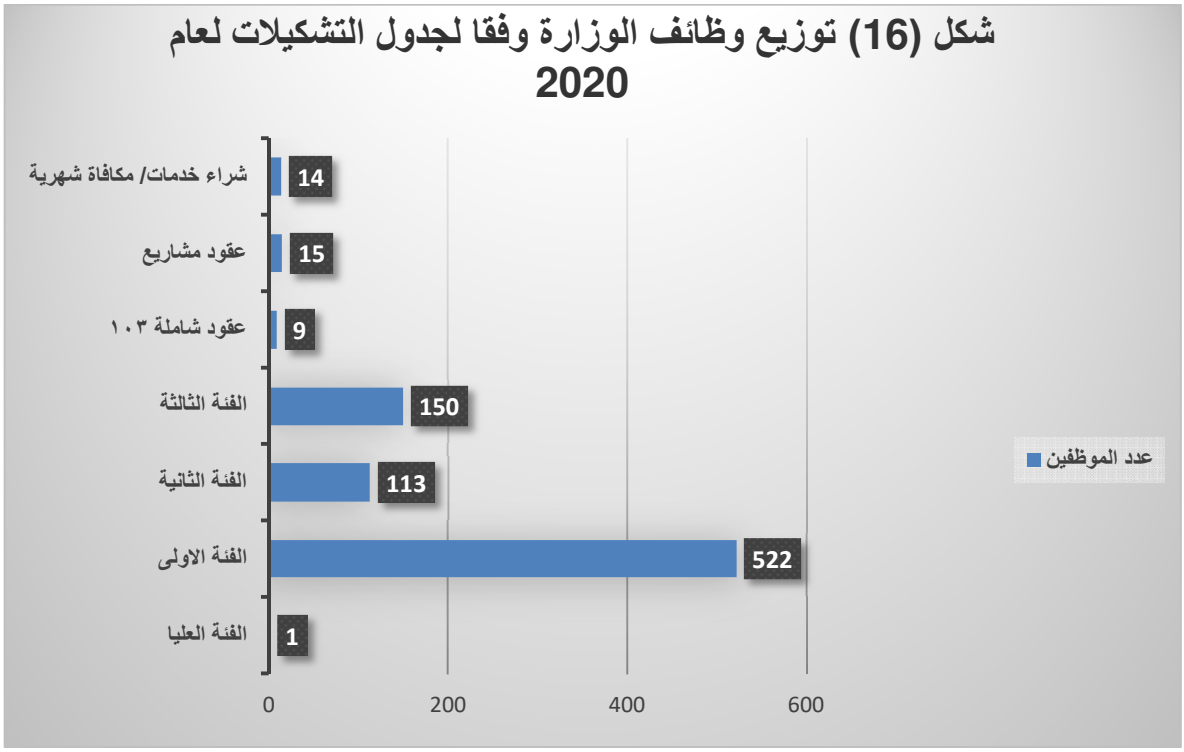

تشكل نسبة الوظائف الاساسية (69.5%) من إجمالي الوظائف في وزارة العمل بينما بلغت نسبة كل من الوظائف الفنية والوظائف المساندة (11.3%) (19.2%) على التوالي.

تطور أعداد الموظفين في الوزارة للأعوام (2018 – 2020)

تحرص وزارة العمل وبشكل متواصل على الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية، وبما يمكنها من القيام بالمواءمة ما بين أعداد موظفيها وبين متطلبات القيام بواجباتها ومهامها المناطة بها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الوزارة لرؤيتها ورسالتها وأهدافها المؤسسية ومشاريع خطتها الاستراتيجية، والجداول التالية تبين أبرز ملامح وسمات وخصائص الموظفين والاجراءات الوظيفية المتعلقة بهم .

جدول (2): تطور أعداد موظفي وزارة العمل حسب الجنس للاعوام 2018–2020

النوع الاجتماعي	السنة		
	2018	2019	2020
ذكور	530	551	542
اناث	248	273	262
المجموع	778	824	804

جدول (3) :أعداد موظفي وزارة العمل حسب الفئات الوظيفية والجنس لعام 2020

الفئة	اعداد موظفي الوزارة		المجموع
	ذكور	اناث	
العليا	1	0	1
الاولى	374	158	532
الثانية	33	71	104
الثالثة	121	24	145
عقود شاملة 103	1	3	4
عقود مشاريع	8	4	11
شراء خدمات/ مكافأة شهرية	4	3	7
المجموع	542	262	804

جدول (4) :توزيع موظفي وزارة العمل في مراكز عملهم وحسب الاقليم لعام 2020

الاقليم	المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
اقليم الوسط	العاصمة	340	174	514
	البلقاء	20	15	35
	مادبا	10	9	19
	الزرقاء	30	14	44
اقليم الشمال	اربد	51	12	63
	المفرق	14	6	20
	عجلون	10	3	13
	جرش	10	3	13
اقليم الجنوب	الكرك	26	9	35
	الطفيلة	15	2	17
	العقبة	10	7	17
	معان	6	8	14
المجموع		542	262	804

جدول (5) أعداد موظفي الوزارة الذين تم ترفيعهم موزعين حسب الجنس ونوع الترفيع لعام (2020)

الجنس/نوع الترفيع	وجوبي	جوازي	المجموع
ذكور	56	34	90
اناث	28	17	45
المجموع	84	51	135

❖ مجال التدريب ورفع القدرات:

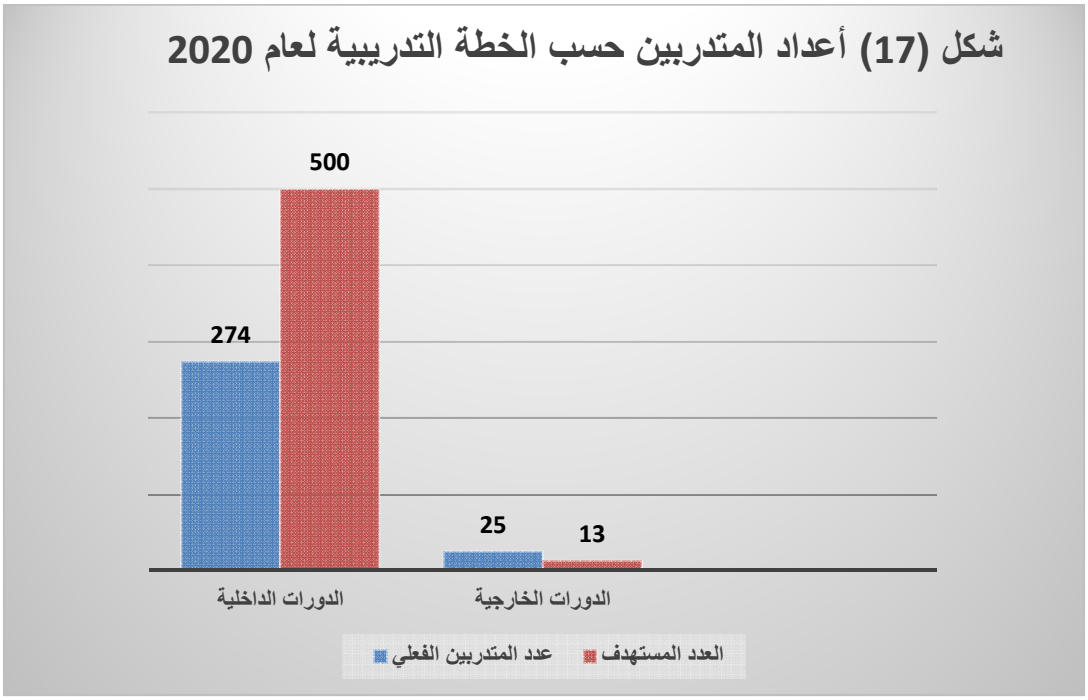

يلاحظ أن نسبة المتدربين نقصت هذه السنة حيث بلغت نسبة المتدربين إلى إجمالي موظفي الوزارة (36.5%) وذلك بسبب تأثر العملية التدريبية بالاغلاقات التي حصلت بسبب جائحة كورونا وصعوبة مشاركة الموظفين في البرامج التدريبية.

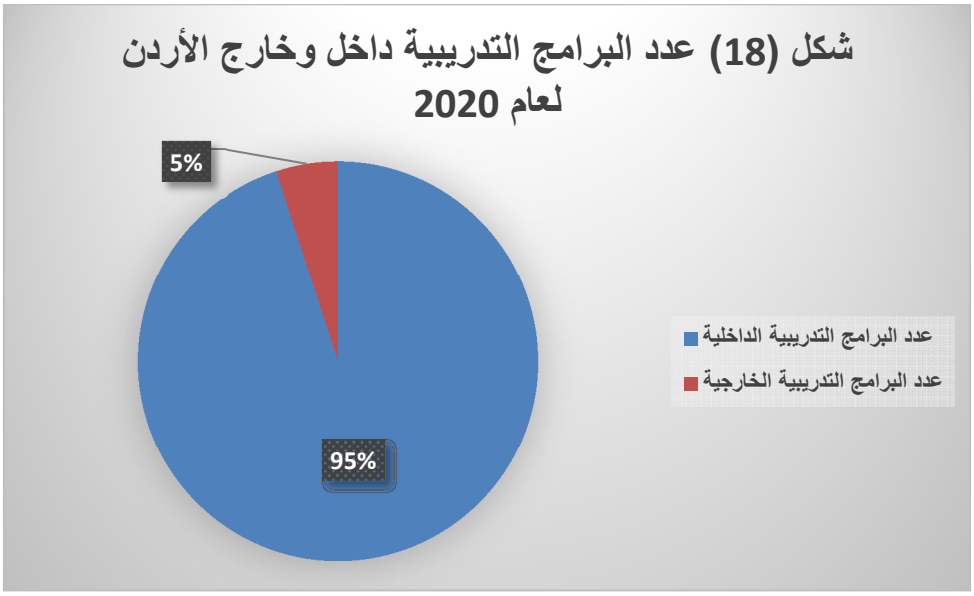

يلاحظ أن النسبة الأكبر من التدريب من نصيب البرامج التدريبية الداخلية ترشيداً للنفقات وذلك بسبب أن معظم الجهات الداعية قلصت ميزانياتها واتجهت نحو البرامج التدريبية الداخلية لذلك هناك نقص في عدد البرامج التدريبية الخارجية، شكل رقم (18) يوضح المقارنة حسب عدد المتدربين داخل وخارج الأردن

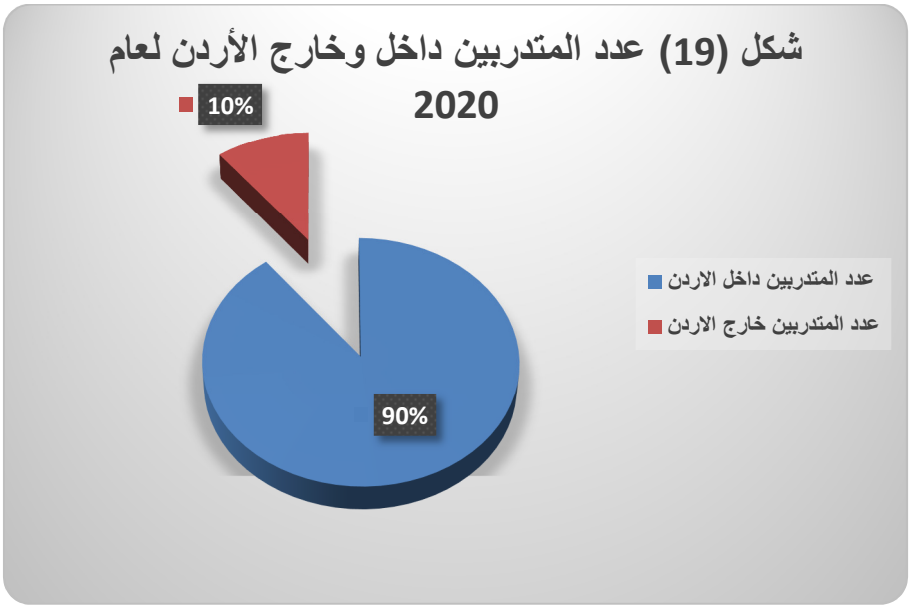

يلاحظ أن عدد المتدربين داخل الأردن وخارجه في تزايد مستمر عن السنوات السابقة كون الوزارة قامت بإعداد خطة تدريبية شاملة لجميع موظفي الوزارة وفي جميع المستويات الوظيفية ، وزيادة عدد الموظفين

المستهدفين من خلال الخطة التدريبية والحصول على الدعم المادي للتدريب من خلال المشاريع داخل الوزارة ودعم من المنظمات الدولية مما ساهم في زيادة أعداد المتدربين.

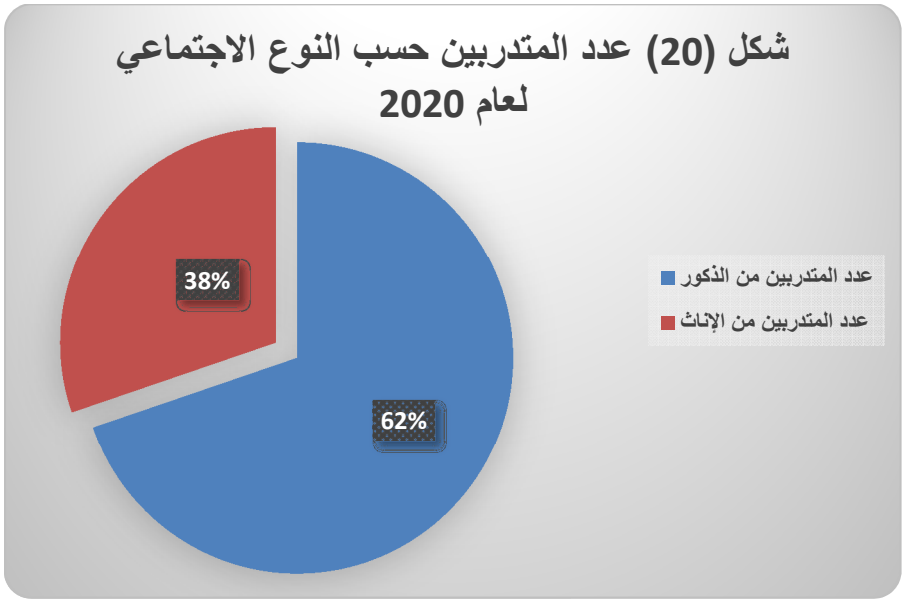

يلاحظ ارتفاع عدد المتدربين من الإناث عن السنوات السابقة حيث اهتمت الوزارة بالتركيز على تدريب الإناث وذلك لتنمية مهاراتهم وقدراتهم لزيادة مشاركتهم في المراكز القيادية وتمكينهم من القيام بأعمالهم، ومراعاةً لمتطلبات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وشكل رقم (20) للمقارنة بين عدد المتدربين في مركز الوزارة ومديريات الميدان

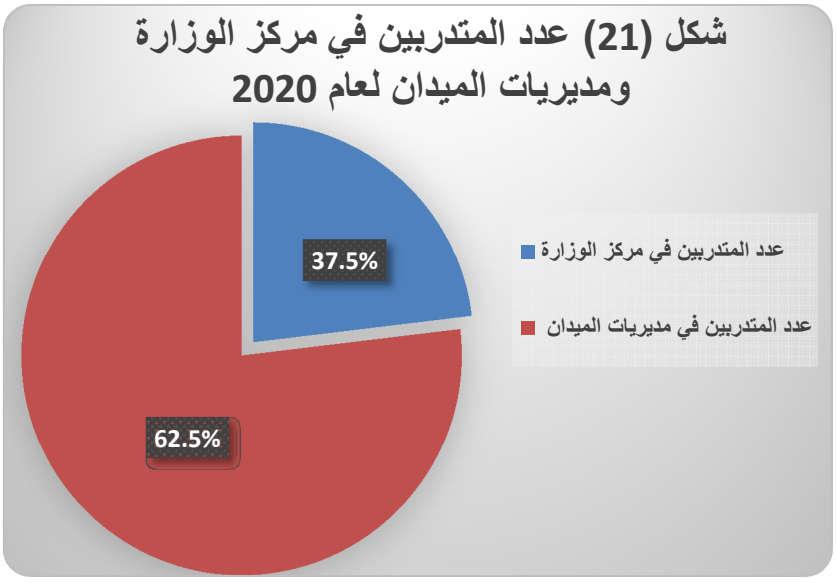

يتبين من الرسم البياني أن أعداد المتدربين من مديريات الميدان في ازدياد وذلك بسبب إشراك موظفي الميدان في كافة البرامج والدورات التدريبية التي تعقدها الوزارة، حيث يتم تعميم كافة الدورات التدريبية إلى كافة موظفي الوزارة بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين المستهدفين بالتدريب من الميدان في الخطة التدريبية السنوية، حيث تم التركيز على الميدان لزيادة نسبة مشاركتهم في البرامج التدريبية وإشراك مجموعة كبيرة منهم في برامج متخصصة لتمكينهم في مجال خدمة الجمهور لرفع كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة وزيادة رضا متلقي الخدمة.

المحور الثالث

التفتيش

تقوم وزارة العمل من خلال التفتيش بضبط وتنظيم سوق العمل ومتابعة مدى تطبيق تشريعات قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته في القطاع الخاص، حيث عملت وزارة العمل على اتخاذ عدة تدابير لتنظيم سوق العمل منها تطوير خدمات التفتيش بالتنسيق مع الجهات المعنية و تكثيف الحملات التفتيشية لمراقبة التزام اصحاب العمل والعاملين بالاشتراطات الصحية لمكافحة انتشار وباء كورونا و الالتزام بالبرتوكولات الصادره عن الوزارة واسقبال ومتابعة الشكاوى العماليه الوارده وتطوير منظومة التفتيش ، علما ان الوزارة تعمل على تحسين شروط العمل من خلال :

- مراجعة تشريعات العمل وتعديلها (قانون العمل والأنظمة والتعليمات والقرارات) بشكل دوري.
- العمل على الحد من عمل الأطفال، بحيث تقوم الوزارة بتكثيف الزيارات التفتيشية على المؤسسات التي تقوم بتشغيل اطفال ويخالفون احكام قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته.
- مكافحة الاتجار بالبشر من خلال العمل المشترك فيما بين إدارة البحث الجنائي ووزارة العمل الممثلة بعدد من المفتشين الذين يعملون في هذه الوحدة. وتكون مكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال العمل ضمن المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الأتجار بالبشر والمتمثلة في:(محور الوقاية، محور الحماية، محور الملاحقة القضائية، محور بناء الشراكات محلياً وإقليمياً ودولياً).
- تم انشاء منصة خاصة باستقبال الشكاوي العمالية الكترونيا حيث يتم تقديم الشكاوي الكترونيا ومتابعتها من قبل مفتشي العمل والرد على مقدم الشكوى الكترونيا وذلك للتسهيل على مقدم الشكوى والسرعة في الانجاز(جاري العمل على تطوير المنصة).
- التعاون مع مديرية علاقات العمل مع جهاز التفتيش في حل النزاعات والإضرابات العمالية ومعالجة أسبابها.
- التأكيد على النزاهة والشفافية، حيث يقوم قسم متابعة اجراءات التفتيش، بالتحقق من اجراءات مفتشي العمل والتأكد لمدى مطابقتها لقانون العمل الأردني ومتابعة تظلمات أصحاب العمل

لإجراءات التفتيش بالاضافة الى متابعة الشكاوي والردود عليها من خلال منصة حماية المخصصة للشكاوي.

جدول (6): انجازات التفتيش

الزيارات التفتيشية	
عدد الزيارات التفتيشية الاجمالية	90723
عدد المؤسسات التي تم زيارتها	64027
عدد الحملات التفتيشية الموجهة لقطاعات معينة	9
الاجراءات القانونية المتخذة	
الانذارات حسب المواد القانونية	2210
مخالفات متعلقة بالتفتيش سندا لاحكام المادة(12)	763
مخالفات حسب المواد القانونية	1361
عدد المخالفات الكلي	2124
الشكاوي العمالية	
عدد الشكاوي والاستفسارت الواردة	23815
عدد الشكاوي التي تم تسويتها	22592
عدد الشكاوي التي لم يتم تسويتها	1223
احصائيات التفتيش على العمالة غير الأردنية	
عدد العمال المضبوطين	1207
عدد العمال الذين صدر بحقهم قرار تسفير	822
عدد العمال الملغي تسفيرهم	31
عدد العمال المخلي سبيلهم والحاصلين على تكفيل	432
عدد العمال الملغي تسفيرهم بدفع الغرامة	120
عدد المؤسسات التي تم اغلاقها	196

احصائيات قسم مكافحة عمل الاطفال	
مجموع عدد حالات عمل الاطفال	503
عدد الانذارات لاصحاب العمل	265
عدد المخالفات لاصحاب العمل	79
احصائيات قسم مكافحة الاتجار بالبشر	
عدد القضايا بجرم الاتجار بالبشر	23
عدد القضايا العمالية	183
عدد الضحايا	25
عدد الجناة	40
عدد ضحايا الاتجار الذين جرى ايوائهم/دور الايواء	67
اجمالي عدد القضايا التي تم التعامل معها	206
احصائيات قسم تفتيش العاملين في المنازل	
عدد الشكاوي الواردة الى المديرية	439
عدد الشكاوي التي تم تسويتها	380
عدد المكاتب الى تم توجيه انذارات بحقها	38
عدد تقارير رفض العمل لغايات الاستبدال خلال الشهر الاول لقدوم العامل	1306
عدد معاملات النقل القانوني للعاملات من صاحب عمل الى صاحب عمل اخر	3894
عدد الشكاوي التي تم احالتها الى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر	22
عدد التنسيب بالاغلاق	6
عدد الشكاوي العالقة خلال الفترة السابقة	228
مجموع المبالغ التي تم ارجاعها للمواطنين	121450
عدد المكاتب التي تم زيارتها	40

المحور الرابع

السلامة والصحة المهنية

تسعى مديرية السلامة والصحة المهنية للعمل على ضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين في جميع القطاعات والمهن، والوقاية من الحوادث وإصابات العمل والأضرار الصحية الناجمة عن المخاطر المهنية في مواقع العمل أو المتصلة به أو التي تقع أثنائه أو بسببه وذلك من خلال الحد من أسباب هذه المخاطر الموجودة في بيئة العمل إلى أقصى حد ممكن، ورفع الوعي في مجال السلامة والصحة المهنية بين شرائح المجتمع بشكل عام، والعمال وأصحاب العمل بشكل خاص، وصولاً إلى بناء ثقافة سلامة وصحة مهنية إيجابية على المستوى الوطني، وربطها بمخرجات العملية الانتاجية من حيث الكلفة والعوائد والانتاجية.

دور مديرية السلامة و الصحة المهنية لتحسين ظروف العمل :

- مراجعة و تعديل التشريعات المتعلقة بالسلامة و الصحة المهنية بما يتماشى مع التغييرات الاقتصادية و القوانين المستجدة و بمشاركة أطراف العمل الثلاث .
- إطلاق فعاليات الاسبوع الوطني للسلامة و الصحة المهنية بشكل سنوي ، مما يعزز بناء ثقافة السلامة و الصحة المهنية في المجتمع .
- إطلاق حملات تفتيشية متخصصة لظروف العمل .
- حل الشكاوى العمالية المتعلقة بظروف العمل و تقديم المشورة لأصحاب العمل و العمال فيما يخص اشتراطات السلامة و الصحة المهنية .
- التحقيق في حوادث العمل و اسبابها و اقتراح الحلول و الاجراءات لتفادي تكرارها.
- تعويض إصابات العمل و أمراض المهنة للعمال غير المشمولين بأحكام قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي .
- التعاون مع القطاع الخاص لعمل ورش فنية توعوية في مجال السلامة و الصحة المهنية .
- اصدار اعتمادات فني وأخصائي السلامه والصحة المهنية واللجان والأطباء والممرضين واجراء قياسات بيئية .

- **ملخص انجازات مديرية السلامة والصحة المهنية خلال 2020 :**

- تقوم مديرية السلامة والصحة المهنية بوضع الخطط التفتيشية المتعلقة باشتراطات السلامة والصحة المهنية بناءً على بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقاريرها السنوية التحليلية والاحصائية وعدد الاصابات علمًا اننا بصدد إعداد تصنيف للمنشآت حسب الخطورة كما تم استحداث قسم الاعتمادات على الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية وكانت انجازات مفتشي السلامة والصحة المهنية على النحو التالي:

جدول (7) : مديرية السلامة والصحة المهنية ملخص انجازات خلال 2020

الزيارات التفتيشية	عدد الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة	**9617**
	نصح وارشاد	**5406**
	انذار	**15023**
	تحرير ضبط	**704**
	زيارات اللجان المشتركة	**78**
الإعتمادات	طبيب	**98**
	ممرض	**61**
	مشرف سلامة وصحة مهنية	**260**
	لجنة سلامة وصحة مهنية	**116**
	موافقة على الإلتحاق بدورة مشرفين	**912**
تعويض اصابة عمل		**2**
تحقيق حوادث عمل		**2**
شكاوي سلامة وصحة مهنية		**1565**

- **جائحة كورونا:**

لغايات توحيد وتكثيف الجهود الرقابية والتفتيشية خلال هذه جائحة كورونا تم توحيد ودمج جهود مديريتي التفتيش المركزية ومديرية السلامة والصحة المهنية في مركز الوزارة و تفعيل غرفة الطوارئ المركزية وتم دمج عمل كافة المديريات في مديرية واحدة رئيسية في كل محافظة والحاق مفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية للعمل في هذه المديريات الرئيسية كما تم التعاون مع الجهات الرقابية الاخرى مثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين و وزارة السياحة و وزارة الادارة المحلية وامانة عمان لتوحيد الجهود واستغلال الموارد البشرية والمالية المتاحة في هذه المرحلة للعمل على نشر رسالة التوعية الخاصة باجراءات الوقاية الصحية للحد من انتشار مرض فيروس كورونا وحيث قامت مديرية السلامة والصحة المهنية وبالتعاون مع مديرية التفتيش بعدد من الاجراءات وكالتالي:

- إعداد بروشورات توعوية خاصة بتدابير السلامة والصحة المهنية للعمال واصحاب العمل ب 7 لغات مختلفة (اللغات الاكثر انتشارًا بين العمال غير الأردنيين على ارض المملكة).
- اصدار ادلة إجراءات العمل لتدابير السلامة و الوقاية الصحية للحد من انتشار فايروس الكورونا في القطاعات التالية :

✓ **محلات البقالة و الميني ماركت و السوبر ماركت الشاملة التي تقل مساحتها عن 200 م^2 تلتزم بتطبيق الدليل رقم (1)**

✓ **وسائط نقل و توزيع عبوات مياه الشرب تلتزم بتطبيق الدليل رقم (2)**

✓ **وسائط نقل الغاز تلتزم بتطبيق الدليل رقم (3)**

✓ **المخابز و ما شابهها تلتزم بتطبيق الدليل رقم (4)**

✓ **المراكز التجاريّة و السوبر ماركت الخاصّة ببيع المواد التّموينيّة التي تزيد مساحتها عن 200 م^2 تلتزم بتطبيق الدليل رقم (5)**

✓ **موزعي المواد التموينية للمنازل و ما شابهها تلتزم بتطبيق الدليل رقم (6)**

✓ **المتسوقين تلتزم بتطبيق الدليل رقم (7)**

✓ **الصيدليات ومستودعات الادوية تلتزم بتطبيق الدليل رقم (8)**

✓ **البنوك وشركات التامين ومحلات الصرافه وما شابهها تلتزم بتطبيق الدليل رقم (10)**

✓ **وسائط النقل الخاص تلتزم بتطبيق رقم (11)**

✓ **المشاريع الانشائيه تلتزم بتطبيق الدليل رقم (12)**

- ✓ **المطاعم ومحال الحلويات وما شبهها تلتزم بتطبيق الدليل رقم (13)**
- ✓ **مكاتب تحصيل فواتير الكهرباء ، المياه ، قطاع الاتصالات وجميع الاعمال ضمن نفس النشاط تلتزم بتطبيق الدليل رقم (14)**
- ✓ **ورش صيانة وتصليح المركبات تلتزم بتطبيق الدليل رقم (15)**
- ✓ **المنشات التي تقدم خدمات الصيانه الفنيه الميدانيه تلتزم بتطبيق الدليل رقم (16)**
- ✓ **المنشات التي تقدم خدمات البيع المختلفه والغير مذكوره سابقا تلتزم بتطبيق الدليل رقم (17)**
- ✓ **مشاريع الانتاج الفني والمسموع تلتزم بتطبيق الدليل رقم (19)**

- وضع اجراءات العمل المعيارية الخاصة بالقطاعات العاملة كالتالي:

- ✓ **اجراءات العمل المعيارية لمؤسسات وشركات صناعة** الالبسه والمنسوجات **في المناطق التنمويه والمناطق الصناعيه المؤهلة**
- ✓ **اجراءات العمل المعيارية شركة البوتاس العربية / شركة البرومين / شركة كيمابكو**
- ✓ **اجراءات العمل المعيارية شركة مناجم الفوسفات الاردنية**
- ✓ **اجراءات العمل المعيارية للمطاعم .**

- تنفيذ حملات تفتيشية توعوية تتعلق باجراءات وتدابير السلامة والصحة المهنية والعمل على نشر الادلة والبروشورات
- تنفيذ حملات تفتيشية للتأكد من التزام اصحاب العمل والعمال باجراءات وتدابير واتخاذ الاجراءات اللازمة من مخالفات واغلاق المنشآت المخالفة
- المشاركة في ندوات افتراضية للحديث عن دور وزارة العمل في التصدي لجائحة كورونا وتوعية العاملين بمخاطر فايروس كورونا والتدابير والاجراءات الوقائية للحد من انتشار الفايروس
- التأكيد على التباعد الاجتماعي واجراءات الوقاية الصحية للموظفين العاملين.

تغيرت أولويات العمل انسجامًا مع القرارات الصادرة عن رئاسة الوزراء بموجب اوامر الدفاع حيث كان التركيز في المرحلة الاولى على تدابير الوقاية الصحية و السلامة المهنية و الاستفسارات و الشكاوي ذات العلاقة ، لكن لاحقاً تم العمل على استقبال شكاوي العمال فيما يتعلق بدفع الاجور وانهاء الخدمات و الاجازات في فترة سريان اوامر الدفاع من خلال مختلف وسائل

التواصل سواء عن طريق منصة حماية التي أطلقتها وزارة العمل لهذه الغاية أو وسائل الاتصال داخل الوزارة بواقع 8 خطوط هاتفية ارضية (او عن طريق البريد الإلكتروني)

حيث تم الاعلان عن بريد الكتروني خاص بالعمال: employee@mol.gov.jo ،وبريد الكتروني خاص بأصحاب العمل: employer@mol.gov.jo ، واخر خاص بالاستفسارات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية : osh@mol.gov.jo

الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها لضمان سلامة وصحة مفتشي العمل أثناء ممارسة عملهم:

- تعطيل / تجميد العمل بنظام البصمة لاثبات الدوام .
- تفعيل العمل المرن والعمل عن بعد .
- تم استثناء الفئات التالية من الدوام : الموظفين ممن يعانون من امراض الجهاز التنفسي والامراض المزمنة، الموظفات الحوامل والمرضعات و من يقمن برعاية اطفال دون سن العاشرة
- تزويد موظفي الوزارة بمعدات الوقاية الشخصية وموا د التطهير اللازمة .
- تعقيم مبنى الوزارة والمباني التابعة للوزارة وتسمية ضباط سلامة مهنية في كل مبنى من المباني التابعة للوزارة .

- **تعديل تشريعات السلامة والصحة المهنية :**

سعياً لتطوير التشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وعدم ملائمة بعض التشريعات للتطبيق والحاجة الملحة لتعديلها بما يتناسب مع التطورات الصناعية المستمرة والتغيرات في سوقا لعمل الأردني وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة حيث أن معظمها صادر سنة 1998 ووجود عدد من الثغرات القانونية ضمن تشريعات السلامة والصحة المهنية في قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996.

حيث يتم التعاون مع منظمة العمل الدولية بهذا الخصوص و لتوفير الدعم الفني اللازم لتعديل التشريعات حيث تم العمل على تشكيل فريق من مفتشي السلامة والصحة المهنية من اصحاب الخبرة لوضع مسودة أولية لتعديل الانظمة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية

علمًا ان التشريعات الجاري العمل على مراجعتها كالتالي :

1. نظام رقم 7 نظام تشكيل لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية لسنة 1998
   - تعليمات القطاعات الخاضعة لأحكام نظام تشكيل لجان و مشرفي السلامة و الصحة المهنية لسنة 1998
   - قرار صادر عن وزير العمل خاص بمستوى و جهات تدريب مشرفي السلامة و الصحة المهنية
2. نظام رقم (42) لسنة 1998 نظام العناية الطبية الوقائية و العلاجية للعمال:
   - تعليمات الفحص الطبي الأولي للعمال في المؤسسات
   - نموذج الفحص الطبي الأولي
   - نموذج الفحص الطبي للعامل قبل مباشرته للعمل
   - تعليمات الفحص الطبي للعمال في المؤسسات
   - قرار صادر عن وزير العمل خاص بأجهزة ووسائل الاسعاف الطبي للعمال
   - قرار صادر عن وزير العمل خاص بنموذج الفحص الطبي الدوري
   - قرار صادر عن وزير العمل باعتماد مرجع طبي لسنة 2002.
3. نظام رقم (43) لسنة 1998 نظام الوقاية و السلامة من الآلات و الماكنات الصناعية
   - التعليمات الخاصة بحماية العاملين و المؤسسات من مخاطر بيئة العمل

- جدول معدل لجدول الحدود العتبية المسموح بها لتعرض العاملين للمواد الكيماوية

- **قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الإقتصادية:**

لغايات انفاذ قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية و الانظمة الصادرة بمقتضاه تم إعداد مسودة تعليمات اللازم اصدارها حسب انظمة قانون الرقابة والتفتيش من قبل فريق تم تشكيله لهذه الغاية وعلى النحو التالي:

- ✓ تعليمات إجراءات التفتيش على الأنشطة الإقتصادية من قبل مفتشي وزارة العمل
- ✓ تعليمات شروط و إجراءات الإعتراض على قرارات و إجراءات تفتيش وزارة العمل
- ✓ تعليمات شروط ومؤهلات والتصنيف الفني لمفتشي وزارة العمل

- **التعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ**

في إطار التعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي ، و من خلال برامجهم التي تهدف الى تمكين الموظفين و رفع كفاءتهم بما يحسن جودة العمل ، حيث يتم التعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي في المجالات التالية:

1. العمل على نشاطات تساهم في تحقيق أهداف المديرية ، مثل عقد ورش عمل تدريبية تستهدف مشرفي السلامة و الصحة المهنية في القطاع الخاص
2. العمل على إعداد أدلة متخصصة بالسلامة والصحة المهنية في قطاعي الصناعات البلاستيكية والصناعات الكيميائية.

المحور الخامس

الرقابة الداخلية

تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالتدقيق والمتابعة على كافة أعمال وزارة العمل الإدارية والمالية وذلك لتجنب الوقوع بالأخطاء الإدارية والمالية وتقويمها ما أمكن، وفي حال حدوث الخطأ تقوم وحدة الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى.

وتتمثل الانجازات في مجال الرقابة الداخلية بما يلي:

- تنفيذ توصيات وتصويب ملاحظات لجان وزارة المالية والرد عليها.
- تصويب بنود الاستيضاحات والكتب الرقابية الواردة من ديوان المحاسبة والرد عليها.
- تم التعديل على نظام العمالة غير الأردنية بحصر صلاحية إلغاء الوصولات المالية على النظام بمدير المديرية فقط وحجبها عن أمين الصندوق.
- تحويل بعض الملفات التي تبين فيها شبهة فساد إلى الجهات المختصة لاستكمال إجراءات التحقيق وإجراء المقتضى القانوني بحق المدان ان وجد.
- تفعيل نظام (HRMIS) لتسهيل عملية تدقيق الأمور المتعلقة برواتب الموظفين.
- تدقيق كافة المعاملات المالية والفواتير الصادرة والواردة من الوزارة والمشاريع التي تنفذها الوزارة.
- مطابقة (1) خطة تنفيذية للمديريات والمشاريع مع الانجازات الفعلية.
- الرد على الجهات الرقابية الخارجية: الرد على ديوان المحاسبة بخصوص الاستيضاحات والكتب الرقابية عدد (5)، الرد على لجان وزارة المالية عدد (2).
- القيام بـ(50) زيارة ميدانية للمديريات لعام 2020 حيث نجم عنها ما يلي :
    - تدقيق معاملات الاستخدام والاستقدام من خلال انتقاء عينات عشوائية تمثلت بـ(500) معاملة.
    - فحص فجائي للصناديق في المديريات عدد (20).
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة للوحدة (10) شكوى ورقية و(5352) وتم التعامل معها جميعها حسب الأصول.
- المشاركة في (24) لجنة وتدقيق التقارير المرتبطة بها.
- تدقيق حوالي (3800) مستند صرف من نفقات وأمانات ومشاريع.

المحور السادس

التشغيل

تتخذ وزارة العمل عدة تدابير في مجال تشغيل الأردنيين حيث تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة بهدف تدريب وتشغيل الباحثين عن العمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص كما لها دور في تعزيز دعم مشاريع التدريب والتشغيل من خلال صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني .

وتعمل الوزارة على تفعيل دور مديريات وأقسام التشغيل المنتشرة في أماكن مختلفة من المملكة ودعمها بالكوادر التي تم تدريبها لهذه الغاية وضمن الامكانيات المتاحة كما يتم تقديم خدمات التشغيل والارشاد والتوجيه المهني للباحثين عن العمل ومساعدة أصحاب العمل بتأمين إحتياجاتهم من العمالة الأردنية ، ويتم العمل على تطوير المنصة الالكترونية للتشغيل لتشمل اكبر عدد ممكن من المستفدين من خدماتها .

وتتمثل أهم الانجازات في مجال التشغيل :

- **تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة**

- تنفيذ زيارات ميدانية لكافة مديريات المملكة في الميدان للتحقق من أماكن تقديم الخدمة ومدى ملائمتها للاشخاص ذوي الاعاقة، والتنسيق مع ضباط ارتباط تشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة لتنفيذ الترتيبات اللازمة.
- تنفيذ زيارات ميدانية للعديد من الشركات والمؤسسات والتشبيك معهم لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ تدريب حول خدمات الوزارة في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لموظفي الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين.
- متابعة مناقشة مسودة نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في ديوان التشريع والرأي.

- تدريب حول تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة على المنصة الوطنية للتشغيل سجل حيث تم استهداف الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين وبلغ عدد المتدربين (13) متدرب.
- تضمين نسبة 4% لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الاتفاقيات التي تم توقيعها في مديرية التشغيل .
- المتابعة مع لجنة تكافؤ الفرص في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة حول الشكاوى المقدمة للجنة المتعلقة بالتميز ضد الإعاقة.
- اعداد نشرتان توعويتان حول قضايا الإعاقة، وتعميمها على موظفي الوزارة، ومؤسسات المجتمع المدني لرفع الوعي حول قضايا الإعاقة .
- الانتهاء من تنفيذ مشروع" التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة " لمدة ثلاث سنوات (2017–2020) وبالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي /جايكا والذي يشكل نقطة تحول جوهرية في دعم عملية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ، وضمان استمرارهم في مكان العمل حيث يقدم مدرب العمل المعتمد الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل، ثم يخفف الدعم تدريجيا بهدف الاستمرار في العمل.
- المساهمة في تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري من حيث (الباحثين عن عمل، والمشتغلين من أشخاص ذوي الإعاقة والشركات) من خلال تشجيع الباحثين وأصحاب العمل للدخول والتسجيل على المنصة الوطنية للتشغيل "سجل"
- بلغ عدد المشتغلين من الاشخاص ذوي الاعاقة (116) مشتغل للعام 2020.
- في مجال التعاون مع مديرية التفتيش بما يخص الاشخاص ذوي الاعاقة فقد تم التفتيش على مؤسسات القطاع الخاص للتأكد من تحقيق المادة 13 من قانون العمل، وكذلك التوعية القانونية

لأصحاب العمل والباحثين عن عمل، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى التي ترد من الاشخاص ذوي الإعاقة.

- بلغ عدد المؤسسات التي تم اتخاذ اجراء بحقها (32) مؤسسة، منها (4) انذار و (28) نصح وارشاد.

جدول رقم (8) انجازات مديرية التشغيل فيما يخص التفتيش على قضايا الاعاقة

البند	العدد
عدد المؤسسات التي تم التفتيش عليها	509
عدد المؤسسات الملتزمة في المادة (13)	151
عدد المؤسسات المخالفة	105
عدد المؤسسات التي لا ينطبق عليها	326

- **خدمات التشغيل**

أ. مكاتب التشغيل الخاصة :

- متابعة عدد من الشكاوي المتعلقة بممارسة أعمال الوساطة بالتشغيل بالتنسيق مع مديرية التفتيش .
- إلغاء ترخيص(3) شركات تشغيل خاصة.
- تجديد كفالة (54) مكتب و(4) مكاتب لم تقم بتجديد الكفالة .
- تشغيل (466) عن طريق المكاتب الخاصة .
- المكاتب التي خفضت كفالتها بموجب البند الخامس من البلاغ رقم 7 الصادر بالاستناد لاحكام امر الدفاع رقم 6 لسنة 2020 والمتضمن منح صلاحية لوزير العمل بالموافقة على تخفيض الكفالة البنكية بما لايزيد عن 50% من قيمة الكفالة الأصلية (18) مكتب .
- بلغ عدد المشتغلين على المنحة القطرية من تاريخ 2018/6/26 ولغاية 2020/2/9 (4064) مشتغل.

- **التشغيل :**

- تنظيم العديد من الانشطة والفعاليات والتي تهدف إلى زيادة أعداد المشتغلين من الباحثين عن العمل وربطهم بفرص العمل المختلفة غطت كافة انحاء المملكة ومن أهمها :
- توقيع (13) اتفاقية لتشغيل الاردنيين بلغ عدد فرص العمل فيها (6557) فرصة عمل.
- تحويل الباحثين عن العمل وربطهم بمشاريع الاعمار التي توفرها مشاريع الاعمار في المحافظات عملا باحكام نظام الزامية تشغيل العمالة الأردنية من أبناء المحافظة في مشاريع الاعمار المنفذة فيها رقم (131) لسنة 2016 بالتعاون مع اللجنة المشكلة في محافظات المملكة لهذه الغاية .
- تدريب الشركات على المنصة الوطنية للتشغيل سجل حيث تم عقد 28 ورشة تدريبية لاصحاب العمل للتعريف عن المنصة واعلان فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص على المنصة .
- بلغ عدد المشتغلين لعام 2020 ما يساوي (10,339) مشتغل منهم (6,570) ذكور و(3,769) إناث.

- **قسم الإرشاد :**

- تم تنظيم العديد من الانشطة والفعاليات أهم هذه الانشطة موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (9) أهم أنشطة مديرية التشغيل لعام 2020

النشاط	العدد
الأيام الوظيفية في المحافظات.	12
المقابلات الوظيفية في المحافظات.	138
ورش عمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	39
ورش عمل موجهة لأصحاب العمل بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة.	6
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن العمل في مكاتب المديريات.	342
جلسات الارشاد المهني المتخصصة (معمق).	306
توقيع اتفاقيات تشغيل.	13
ورش تدريبية للموظفين	10
ورش تدريبية لاصحاب العمل على المنصة الوطنية للتشغيل سجل	28
نشرات توعوية في مجال الارشاد بالاضافة لارشاد وتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة وخدمات التشغيل	3

- كما تم تنفيذ العديد من خدمات الارشاد والتوجيه حيث تم عقد ورشة عمل متابعة أنشطة الارشاد الوظيفي لمشروع تعزيز المشورة المهنية للشباب – مديريات التشغيل المستهدفة (اربد، سحاب، عمان الأولى، العقبة، الزرقاء) و مكاتب الإرشاد الوظيفي في الجامعات المستهدفة (جامعة الحسين بن طلال، جامعة البلقاء التطبيقية بفرعي عمان والعقبة، جامعة البتراء، الجامعة الألمانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا) صندوق الملك عبد الله الثاني والجامعة المصرية اليابانية/ جمهورية مصر.
- اطلاق اختبار الميول المهنية على شكل لعبة للارشاد المهني لطلبة المدارس والجامعات والباحثين عن عمل (مشروع تعزيز المشورة المهنية للشباب)
- تدريب الموظفين بشكل دوري على مختلف الخدمات المتعلقة بالارشاد المهني لتقديم افضل الخدمات للباحث عن العمل او صاحب العمل .

المحور السابع

الفروع الإنتاجية

امتثالاً للتوجيهات الملكية السامية بإعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع اللازمة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وفي إطار الدور المناط بوزارة العمل، تنفذ الوزارة عدداً من المشاريع والبرامج للتشغيل ومن أهمها إنشاء الفروع / الوحدات الانتاجية والتي تهدف الى تشجيع دخول المرأة الى سوق العمل وكذلك توفر فرص عمل للذكور في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة من خلال توقيع اتفاقيات مع المستثمرين لإقامة فروع أو وحدات انتاجية لمختلف القطاعات الصناعية بدعم من هيئة تنمية وتطوير المهارات ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، والديوان الملكي الهاشمي.

حيث بلغ عدد المشتغلين (2434) مشتغل/مشتغلة في هذه الفروع خلال عام 2020.

جدول رقم (10) ملخص اهم انجازات الفروع الإنتاجية للعام 2020:

الإنجاز	العدد
عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها مع المستثمرين لإقامة فروع / وحدات انتاجية.	4
عدد الفروع التي باشرت العمل خلال عام 2020 توام / مادبا ، الكاس البلاتيني/ معان ، الحسا / جرش، الوسطيه / اربد ، الصالحية / المفرق وتهدف لتوفير (1065) فرصة عمل .	5
عدد الفروع الإنتاجية قيد الإنشاء خلال عام 2020 (الحسينية / معان ، الدجنية / المفرق ، السنابل / الرصيفة وتهدف لتوفير (650) فرصة عمل.	3
تنفيذ لقاءات تعريفية واعلامية وورش عمل لجذب مستثمرين وتعريفهم بالحوافز والمزايا المقدمة من قبل وزارة العمل في حال إنشاء فروع / وحدات انتاجية.	10
تنفيذ زيارات ميدانية لمتابعة الفروع / الوحدات الإنتاجية القائمة وقيد الإنشاء والبالغ عددها (35).	40
المشاركة باجتماعات اللجنة الفنية ولجنة العطاءات الخاصة المعنية بمتابعة إنشاء الفروع الإنتاجية.	14

المحور الثامن

عمل المرأة والنوع الاجتماعي

تساهم الوزارة في رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما وتهدف الوزارة إلى مأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وتضمينه في استراتيجية وخطط عمل المديريات والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية لتبادل المعارف والخبرات في سياسات تمكين المرأة في مختلف المجالات، كما وتعمل على تحسين بيئة العمل وظروفه للمرأة العامله من خلال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع أطراف الانتاج ومنظمات المجتمع المدني، وتشرف الوزارة على تنفيذ مشاريع موجهة للمرأة في المناطق ذات نسب الفقر والبطالة العالية.

وتتمثل الانجازات في مجال المرأة بما يلي:

- **مشروع الإنصاف في الأجور**

- المشاركة في إعداد دراسة فجوة الاجور في قطاع الصيدليات.
- الاستمرار بدعم حملة قم مع المعلم.
- العمل مع نقابة العاملين في القطاع الصحي (الصيدلة بداية) لتفعيل حماية حقوق العاملات والعمال.
- تحديث ورقة موقف تتضمن التعديلات المقترحة على قانون العمل.
- رفع الوعي حول الاتفاقية الجماعية المحدثة في قطاع التعليم الخاص.
- أطلقت منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن وبالشراكة مع وزارة العمل بمناسبة اليوم الدولي للمساواة في الأجور حملة مشاركة عامة على الإنترنت لدراسة فهم الناس للتمييز في الأجور، كما سعت الحملة إلى قياس الدعم العام للإنصاف في الأجور، وزيادة الوعي بهذه المسائل على المستويين الفردي والمؤسسي.

- **الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي:**

- اجراء تحليل لحالة ميزانيات وسياسات وخطط وبرامج وزارة العمل من منظور النوع اجتماعي.
- تدريب مجموعة من موظفي وزارة العمل على الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي.

- **مأسسة النوع الاجتماعي في عمل الوزارة:**

- التعاون مع مديرية الشؤون القانونية لمراجعة الأنظمة الداخلية الخاصة بالشركات من منظور النوع الاجتماعي وتعديلها.

- تدريب مجموعة من الموظفين في دورات تدريب مدربين في مجال ادماج النوع الاجتماعي.
- اعداد شروط مرجعية لعمل فريق دمج النوع الاجتماعي في الوزارة
- البدء بالاجراءات الداخلية اللازمة لدمج النوع الاجتماعي في عمل الوزارة.

- **العمل المرن:**

- المشاركة في إعداد مسودة نظام العمل المرن المعدل خلال عامي 2019-2020.
- اعداد مسودة دليل تطبيق نظام العمل المرن في القطاع الخاص.

- **مشروع دعم وتفعيل إنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص:**

- تم انجاز 11 حضانة بحيث اصبح مجموع ما تم إنجازه من خلال مشروع دعم وتفعيل الحضانات هو انشاء 76 حضانة في مختلف مناطق المملكة.
- تم انجاز تعليمات بدائل الحضانات الخاصة بالمادة 72 واقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية.
- تم تشغيل 450 فتاة من خلال المشروع بشكل عام.

- **الحضانات المنزلية بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتنمية:**

- المشاركة باعداد تعليمات للحضانات المنزلية.
- اعداد دليل تدريبي لمقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية.
- تدريب مقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية.

- **اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والحوارية:**

- تصوير فيديوهات توعوية عدد 2 بالتعاون مع موقع امان.
- المشاركة بـ 5 لقاءات تلفزيونية واذاعية حول قضايا عمل المراة.
- المشاركة في تصوير فيديو عن دمج النوع الاجتماعي في الانظمة الداخلية في القطاع الخاص مع الوكالة الكندية للتنمية MEDA وكانت شركة الهدف الدولية للاستيراد والتصدير نموذجا.
- المشاركة في جلسة حوارية بتنظيم من ملتقى سيدات الاعمال والمهن حول جهود وزارة العمل في مجال تمكين المرأة الاردنية اقتصاديا وقانونيا.
- تقديم مداخلة حول الآليات الوطنية لحماية النساء من العنف والتحرش في عالم العمل وذلك خلال "مؤتمر الشباب والتكنولوجيا السادس عشر 2020 بعنوان: "حماية النساء من العنف والتحرش في عالم العمل".

- تقديم مداخلة في الحلقة النقاشية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وآثار أزمة كورونا السلبية على العنف ضد المرأة التي نظمتها المبادرة النسوية الأورومتوسطية وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

المحور التاسع

الشؤون القانونية

تقوم وزارة العمل من خلال مديرية الشؤون القانونية بتقديم المشورة القانونية لاجهزة الوزارة المختلفة ومتابعة الدعاوي التي تقام ضد الوزارة امام الجهات القضائية والدعاوى التي تقيمها الوزارة، ودراسة الانظمة الداخلية لتنظيم العمل الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص وانظمة صناديق الادخار والمصادقة عليها.

كما ويتم دراسة ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بعمل الوزارة واقتراح التعديلات اللازمة لتطويرها ومتابعة الاجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لاصدارها ونفاذها.

وتساهم في اعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الاخرى والتعديلات المقترحة على نصوصها.

- **مراجعة تشريعات العمل وتعديلها (قانون العمل والانظمة والتعليمات والقرارات).**

- اعداد مشروع تعديلات قانون العمل الخاصة بتعديل المواد المتعلقة بالتشغيل وتنظيم العمالة غير الأردنية.
- اعداد مشروع نظام عمال الزراعة.
- اعداد مشروع تعليمات بدائل الحضانات.
- اصدار نظام تنظيم المكاتب العاملة في استقدام غير الاردنيين .
- دراسة الانظمة والتعليمات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.
- اعداد مسودة مشروع نظام العمال المقيمين في المملكة.
- اعداد مسودة تعليمات وثيقة التأمين الخاصة بالعاملين في المنازل من غير الاردنيين.
- اعداد مشروع نظام العمل المرن.
- اعداد مسودة نظام تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة.
- اصدار تعليمات شروط واجراءات غير الاردنيين من الجنسية السورية .
- تعليمات المكاتب العاملة في استقدام غير الاردنيين لعام 2020.
- اعداد اوامر الدفاع والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
- تعديل نظام العاملين في المنازل وطهاتها وبساتينها ومن في حكمهم.

- **منظمة الامل الدولية**

اعداد الرد على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية رقم (111) لسنة 1958 والمتعلقة بالتمييز في الاستخدام.
- اتفاقية رقم (105) لسنة 1975 والمتعلقة بالغاء العمل الجبري.
- اتفاقية رقم (98) لسنة 1949 المتعلقة حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.
- اتفاقية رقم (81) لسنة 1947 المتعلقة تفتيش العمل في الصناعة والتجارة.
- اتفاقية رقم (185) لسنة 2003 والمتعلقة وثائق هوية البحارة.
- الرد على استبيان المتعلق بتعزيز وتطبيق اعلان المبادئ الثلاثية.
- اعداد التقرير الخاص لحقوق الاقليات.
- اعداد الرد على تقرير حول مواجهة التعصب.

- **اتفاقيات دولية**

- اتفاقية مع منظمة العمل الدولية بخصوص تطوير تفتيش العمل.
- اتفاقية تشغيل العمال الاردنيين في القطاع الزراعي مع منظمة العمل الدولية.

- **اتفاقيات ثنائية**

- اتفاقية لمكافحة عمل الاطفال بالتعاون مع الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- اتفاقية برنامج خدمة العلم بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنية– الجيش العربي.
- اتفاقية الربط الالكتروني بالتعاون مع امانة عمان الكبرى.
- اتفاقية تصاريح العمل بالتعاون مع الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.
- اتفاقية العاملين في المنازل مع الامن العام.
- اتفاقية مع جمعية مصدري ومصنعي الالبسة والمنسوجات.
- اتفاقية تشغيل وتدريب بالتعاون مع نقابة المهندسين الاردنية.
- اتفاقية تشغيل وتدريب بالتعاون مع صيادلة الاردن.
- اتفاقية تشغيل وتدريب بالتعاون مع نقابة الممرضين والممرضات الاردنية.
- اتفاقية تشغيل مع صندوق المعونة الوطنية.
- اتفاقية تشغيل مع مطعم شاورما انديانا.

- اتفاقية نقابة اختصاصي المختبرات الطبية الاردنية.
- اتفاقية شركة ماجد الفطيم– كارفور.
- اتفاقية تشغيل مع شركة النوعية للكرتون والتغليف.
- اتفاقية تشغيل مع شركة القرن الجديد لصناعة الالبسة.
- **خامساً:– الشؤون القانونية**

- تقديم (7) محاضرات في مجال قانون العمل وتطبيقاته بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين.
- المصادقة على (831) نظم داخلي لتنظيم العمل داخل المؤسسات.
- المصادقة على (67) كتاب من كتب الامن العام والاركان المشتركة.
- الرد على القضايا المرفوعة على الوزارة (27) كتاب.
- تقديم (188) استشارة قانونية خطية للقطاعين العام والخاص.
- تسييل (36) كفالة مكاتب استقدام واستخدام العاملين في المنازل ومكاتب تشغيل الاردنيين.
- المشاركة في (56) لجنة داخلية وخارجية ولجان فنية واستيضاحات ديوان المحاسبة.

المحور العاشر

علاقات العمل

تقوم الوزارة بتعزيز الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين بما يضمن استمرار تطوير أداء لجنة التشاور الثلاثية لمهامها وأهدافها. وتعمل على تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل والأشراف عليها وفق ما تجيزه أحكام قانون العمل. وتقدم المساعدة لأي نقابة إذا ما طلبت في وضع مشروع نظامها الداخلي أو تعديله بما يتفق وأحكام قانون العمل، واعتماد ذلك النظام أو أية تعديلات طرأت عليه بعد إقراره من قبل الهيئة العامة للنقابة المعنية ، وتعمل الوزارة على متابعة تسوية النزاعات العمالية بالطرق الودية عن طريق إجراءات التوفيق وفق أحكام قانون العمل،والعمل على تشجيع وتعزيز المفاوضات الجماعية المباشرة لتحسين ظروف العمل وإبرام الاتفاقيات الجماعية، كما وتعمل على تسجيل الاتفاقيات الجماعية وقرارات التسوية وقرارات المحكمة العمالية وحفظ السجلات والقيود الخاصة بها.

وتتمثل الانجازات في مجال النزاعات وعقود العمل الجماعية بما يلي:

عدد النزاعات	41
عدد الإضرابات	11
عدد النزاعات التي حلت بطريقة التفاوض المباشر	38
عدد النزاعات التي حلت من خلال مندوب التوفيق	2
عدد عقود العمل الجماعية	40
عدد المستفيدين من عقود العمل الجماعية.	160379 عامل وعاملة
الكلفة على الشركة	27 مليون و705 الف و 940
عدد الإشعارات المقدمة لإنهاء عقود العمل	9
عدد الطلبات التي حصلت على رفض الإنهاء	9
عدد النقابات التي تم رفض تسجيلها	تم رفض تسجيل نقابة عمالية عدد (1) تحت اسم نقابة العاملين في قطاع الاتصالات تم تسجيل نقابة عدد (1) اصحاب مهن تأجير الخيم وصالات الافراح

المحور الحادي عشر

الإعلام والاتصال

تقوم وحدة الإعلام والاتصال برصد ومتابعة كل ما يُعنى بنشاط الوزارة في وسائل الإعلام "المرئي والمسموع والمقروء" وإيضاح موقفها من القضايا المنشورة عنها أو من خلالها، كما قامت وحدة الإعلام والاتصال بوضع الخطط والبرامج التي من شأنها رفع مستوى عمل الوزارة مثل السياسة الإعلامية، وخطة الإعلام والاتصال، وخطة العلاقات العامة بالإضافة إلى خطة لإدارة الأزمات (خاصة في ضوء ما شهده الأردن بتأثرها بجائحة كورونا في العام 2020).

كما تقوم الوحدة بمتابعة شؤون العلاقات العامة من" توقيع اتفاقيات،استقبال وفود وغيرها" والمشاركة بالتغطيات لكافة النشاطات المتعلقة بعمل الوزارة، ونشرها على الموقع الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

وتقوم وحدة الإعلام والاتصال بمتابعة ردود الأفعال الايجابية والسلبية على اخبار وزارة العمل من خلال تقارير قياس مدى رضا متلقي الخدمة، بالإضافة إلى متابعة المقترحات المقدمة من قبل متلقي الخدمة أما من خلال خدمة "اقتراحاتكم " المتوفرة على موقع الوزارة أو من خلال أيميل الوزارة الرسمي.

وتتمثل الانجازات في مجال الإعلام والإتصال المجتمعي بما يلي:

1. إعداد(296) تقرير رصد صحفي يومي يتضمن الأخبار والمقالات والتقارير المتعلقة بوزارة العمل والمؤسسات ذات العلاقة الحكومية والخاصة.
2. تنسيق (251) لقاء تلفزيوني وإذاعي للحديث عن أخبار ونشاطات وزارة العمل من قبل وزير العمل والناطق الإعلامي.
3. متابعة البريد الالكتروني الرسمي للوزارة والرد على (403) من الاستفسارات الواردة والشكاوى.

4. تصوير فعاليات ونشاطات الوزارة الداخلية والخارجية حيث بلغ عددها (101) مناسبة.
5. متابعة وتحديث موقع الوزارة الالكتروني www.mol.gov.jo
6. نشر المعلومات الخاصة بالوزارة على موقع الإعلانات الحكومي(أخبار،عطاءات،فرص عمل...الخ) .
7. متابعة صفحة الوزارة على بوابة الحكومة الالكترونية.
8. متابعة صفحة الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي : فيسبوك، تويتر.
9. استقبال طلبات حق الحصول على المعلومة الالكترونية والورقية والإجابة على (15) طلب.
10. إقامة الحملات الإعلامية (حملة أمر الدفاع 6 / حملة على البلاغ رقم 7 التابع لأمر الدفاع رقم 6، حملة توكيد، حملة خدمة وطن، حملة خدمة العلم).
11. متابعة ردود الأفعال على الأخبار المنشورة من قبل وزارة العمل حيث تم إجراء (80) تقرير ردود أفعال.
12. تجهيز سياسة إعلامية لعمل وحدة الإعلام في وزارة العمل وخطط سنوية " خطة الإعلام والاتصال، خطة العلاقات العامة، خطة إدارة الأزمات .

المحور الثاني عشر

تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني

يتم إدارة كافة الأنشطة المتعلقة بحوسبة وأتمتة العمليات في الوزارةوتوفير وتحديث الأجهزة والبرمجيات والتقنيات المستخدمة لتداول وتخزين وتحليل البيانات بكافة أشكالها وأنواعها لخدمة الوزارة في مجال أعمالها الفنية والادارية والماليةبما يتناسب مع احتياجات الوزارة الحالية والمستقبلية، والاشراف على إدارة وصيانة وتطوير النظم الادارية والمالية الخاصة بعمل الوزارة، والمحافظة على أمن وسلامة الانظمة الحاسوبية والمعلومات، واستخدام أفضل الوسائل لحفظ ونشر وادارة المعرفة بأشكالها المختلفة وتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية.

وتتمثل الانجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني بما يلي:

- **قسم أمن المعلومات والدعم الفني**

- استمرار الربط البيني بين وزارة العمل وباقي مؤسسات الدولة (وزارة الداخلية، الضمان الاجتماعي) من خلال مركز المعلومات الوطني وتفعيل الخدمات الالكترونية من خلالها.
- العمل على إدارة المواقع الالكترونية وفلترتها اللازمة لإنجاز أعمال أقسام ومديريات الوزارة من خلال الجدار الناري Firewall الخاص بالوزارة.
- البدء بوضع وتجهيز المواصفات الخاصة بالأجهزة والبرمجيات المطلوب شراؤها خلال 2020 وتجهيزها للحصول على الموافقات اللازمة من وزارة الاقتصاد الرقمي للبدء بطرح العطاءات الخاصة في الربع الثالث من هذا العام .
- تجهيز البنية التحتية للخوادم التي يتم طلبها من خلال قسم البرمجة وتطوير النظم وتنزيل نظام التشغيل المناسب لتشغيلها.
- استمرار تنزيل البرمجه على الاجهزه التابعه لمجال الوزارة .

- تطبيق سياسة كلمات المرور domain restricted policy على جميع مستخدمي مجال الوزارة.
- تجهيز 35 جهاز جديد من تنزيل و تفعيل برامج التشغيل ويندوز، بالاضافة لتنزيل برامج Office 2019 على هذه الاجهزة .
- تجهيز غرفتي طوارئ بكافة المعدات و الاجهزة وربطها بالشبكه واستدامة عملها خلال فترة الحظر والعطلة بسبب جائحة كورونا
- تقديم الدعم الفني والاستشارات لاستدامة العمل وتفعيل المنصات الالكترونيه فترة الحظر
- انشاء و تجهيز للبريد الالكتروني لكل ما يخص المنصات الخاصة بأوامر الدفاع التي صدرت خلال فترة الحظر و متابعه اعطالها
- إنشاء أسماء مستخدمي Domain لتفعيل البريد الالكتروني الحكومي لمعظم مديريات الميدان.
- العمل مع وزارة المالية لصيانة برنامج GFMIS للتأكد من طباعة الوصولات المالية والشيكات لقسمي المالية والنفقات.
- العمل خارج أوقات الدوام الرسمي لتركيب محولات الشبكة الرئيسة في غرفة الServer وترتيب كوابل الشبكة الرئيسة.
- تقديم الدعم الفني لأجهزة الحواسيب والطابعات لمديريات الميدان وتنزيل الانظمة الحاسوبية اللازمة.
- تجهيز ملخص خطوط الاتصال الخاصة بالربط بين المديريات ومركز الوزارة وتكلفتها المالية السنوية.
- تقديم الدعم الفني لموظفي الوزارة وموظفي الميدان في بعض المشاكل التكنولوجية التي تواجههم.
- استمرار تعريف طابعات التصاريح الجديدة بخاصية (Duplex) في كافة مديريات الميدان.
- متابعة أعطال خطوط الاتصال والتنسيق مع شركة أمنية في حال وجود عطل فني في أجهزة الربط.
- تجهيز أجهزة الحواسيب الجديدة وشبكها على مجال الوزارة ووضع (IP) وانشاء اسم مستخدم على مجال الوزارة للموظفين، وتنزيل الأنظمة الحاسوبية اللازمة (نظام الديوان، نظام العمالة غير الأردنية، نظام الضمان الاجتماعي).
- وضع المواصفات الخاصة بعطاء وحدات التخزين ومخاطبة وزراة الاقتصاد الرقمي لاخذ الموافقات.

- متابعة عطاء خطوط الاتصال امنيه الجديد وتركيب الكاميرات وهواتف الشبكة في مركز الوزارة وكافة مديريات الميدان و تفعيلها .
- إعداد التقارير الفنية الخاصة بمتابعة الأعطال وصيانة الأجهزة.
- حضور ورش عمل و دورات تدريبه لتطوير الأداء الوظيفي ومهارات العمل.

- **قسم التحول الالكتروني وتحليل الأنظمة**

بوابة الحكومة الالكترونية (www.jordan.gov.jo)

- جمع البيانات الخاصة بالوزارة المراد نشرها على بوابة الحكومة الالكترونية.
- متابعة التحديث للمحتوى الخاص بوزارة العمل على بوابة الحكومة الالكترونية.
- المتابعة الفنية مع المعنيين في بوابة الحكومة الالكترونية لحل المشاكل التي تظهر.

موقع الوزارة الالكتروني (www.mol.gov.jo)

- المتابعة الفنية مع الشركة المطورة للموقع والجهة المستضيفة لحل اي مشاكل لضمان استمرار عمل الموقع. .
- متابعة التنسيق مع ضباط الارتباط في المديريات للحصول على البيانات من اجل تحديث المحتوى.
- التطوير على الموقع ليتوافق مع المعايير الرئيسية لجائزة التميز الرقمي للمواقع الحكومية الالكترونية (اضافة خاصية التصفح لذوي الاحتياجات الخاصة ، اضافة النمودج الالكتروني حول حق الحصول على المعلومات ، اضافة النموذج الالكتروني لقياس رضى متلقي الخدمات ، تطوير نظام ادارة الشكاوى والاقتراحات الواردة للوزارة من خلال الموقع الالكتروني (WASEL System).

البوابة الداخلية للموظفين (Intranet Portal)

- التطوير على البوابة من حيث لغة البرمجة المستخدمة واعادة تصميمها للتوافق مع المعايير الرئيسية Alpha Pulse System
- تم اضافة كافة الموظفين المسجلين على نظام مجال الوزارة واعطائهم الصلاحيات اللازمة لاستخدام البوابة.

- تطوير الخدمات التي توفرها البوابة للموظفين (كشف الراتب ، الاجازات والمغادرات ،...الخ) من خلال ربط النظام مع الانظمة العاملة في الوزراة.

الربط البيني مع الشركاء في تقديم الخدمات (الجهات الحكومية)

- المتابعة الفنية للربط الالكتروني مع الجهات الحكومية والتاكد من توافق عملية الربط مع المعايير الوطنية بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- المتابعة الفنية للتطوير على نظام الاقامة والحدود مع وزارة الداخلية وتعميم استخدامه من خلال المديريات في الميدان.
- المتابعة الفنية للتطوير على نظام االضمان الاجتماعي وتعميم استخدامه من خلال المديريات في الميدان.

إدارة نظام تسجيل طلبات الدعم الفني وارسالها الى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (Heat System)

- استقبال طلبات الدعم الفني المتعلة بالشبكة الداخلية والخارجية من المديريات المختلفة في الوزارة.
- تسجيل الطلب على نظام المتابعة الالكتروني الخاص بمركز تكنولوجيا المعلومات الوطني .
- اعلام الجهة التي ارسلت الطلب بحالة الطلب (تم حل المشكلة ، طلب تفصيلات اضافية).

تنفيذ خطط ادارة التغيير فيما يتعلق بمشاريع الخدمات الالكترونية

- التنسيق مع وزارة الاتصالات لتحديد الخدمات التي سيتم تحويلها الكترونيا واولوياتها.
- التنسيق الدائم مع كافة اصحاب العلاقة من اجل تحويل الخدمات الى الكترونية.
- متابعة الخدمات التي تم تحويلها الى الكترونيا من اجل تحسينها.

مهام اخرى

- متابعة قواعد البيانات المختلفة في مركز الوزارة من حيث مراقبة نمو الملفات وحل المشاكل التي تطرأ على قواعد البيانات واخذ النسخ الاحتياطية بشكل دوري.
- متابعة وتطوير الانظمة الاخرى العاملة لدى الوزارة.
- المشاركة والمتابعة للخطة الوطنية الاستارتيجية للخدمات الالكترونية الحكومية.
- متابعة التطوير على مشروع التصاريح الالكترونية .
- المشاركة في عدة لجان فنية متخصصة.

- المشاركة بعدة ورش عمل تختص بالتطبيقات الجديدة لدى الحكومة الالكترونية ووزارة الاتصالات.

- **قسم البرمجة وتطوير الأنظمة**

- متابعة تحديث وتطوير الانظمة الادارية والمالية : الديوان، مراقبة الدوام ، الرواتب والحوافز، فواتير الهاتف والكهرباء والماء، الدورات والبعثات ، شؤون الموظفين
- متابعة تطوير نظام تفتيش العمل الالكتروني ونظام عمالة الاطفال الالكتروني و نظام المتابعة والتقييم والشؤون القانونية
- متابعة تحديث وتطوير انظمة العمالة غير الأردنية والحملة التفتيشية
- متابعة تطوير نظام التقارير الذكية BI
- متابعة ادارة الانظمة الالكترونية واعطاء الصلاحيات للمستخدمين
- اصدار التقارير المختلفة من الانظمة الالكترونية
- متابعة تشغيل الأنظمة الالكترونية على الخوادم الرئيسية وأجهزة الكمبيوتر في كافة مديريات الوزارة
- تدريب الموظفين مستخدمي الانظمة الالكترونية وتقديم الدعم الفني اللازم لهم
- عمل نسخ احتياطية يومية من الانظمة الالكترونية والبيانات الخاصة بها وتخزينها بشكل مناسب
- تجديد عقد صيانة قواعد البيانات مع شركة المركز الدولي للاستشارات والتدريب
- المشاركة في تنفيذ مشروع تصريح العمل الالكتروني من خلال الفريق التقني
- تقديم المشورة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات
- مشاركة الموظفين في اللجان الفنية ودراسة العطاءات
- المشاركة في الربط الالكتروني مع الدوائر الحكومية الشريكة
- بناء قاعدة بيانات تاريخية لنظام العمالة غير الأردنية
- ادامة بيانات وزارة العمل على نظام الحوسبة السحابية الحكومي
- تدعيم الكادر بموظفين اثنين
- بناء منصة حماية لمتابعة شكاوى العمال والمؤسسات بخصوص اوامر الدفاع الخاصة بجائحة كورونا ومتابعة تشغيلها وتطويرها
- متابعة تطوير نظام العمالة غير الأردنية باضافة خدمات الربط البيني GSB مع مختلف الدوائر الحكومية
- استحداث خدمة الدفع الالكتروني لنظام العمالة غير الأردنية
- مشاركة ثلاثة من الموظفين في تطوير المنصة الوطنية للتشغيل "سجّل 2.0".

- تطوير خدمات الكترونية للاستعلام عن بيانات العمالة غير الأردنية من خلال موقع الوزارة على الانترنت (بناء على الرقم الشخصي لصاحب العمل أو الرقم الوطني للمنشأة أو رقم تصريح العمل أو رقم جواز سفر العامل)
- متابعة التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للحفاظ على امن المعلومات
- تنصيب نظام لترخيص المهن مقدم من مؤسسة التدريب المهني
- تطوير منصة الكترونية لتسجيل الراغبين بالتدريب في المانيا

المحور الثالث عشر

مديرية الشؤون المالية

تقوم المديرية بإعداد الخطط المالية والموازنة السنوية وكذلك صرف النفقات وقبض الايرادات بمختلف أنواعها وبما ينسجم مع القوانين والانظمة والتعليمات المالية المعمول بها، وتوفير الدعم والمساندة للمديريات المختلفة في الوزارة من خلال تنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية والتي تشمل إدارة الموارد المالية والتمويلية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية وتقديم الاستشارات المالية.

وتتمثل الانجازات في مجال الشؤون المالية لعام 2020 بما يلي:

- صرف رواتب وحوافز الموظفين وذلك من خلال التنسيق مع مديرية الموارد البشرية وقسم الأمانات.
- صرف مستحقات شركات المحروقات والكهرباء والمياه والإيجارات وغيرها.
- صرف مستحقات اللوازم والمشتريات الخاصة بالوزارة بالتنسيق مع قسم اللوازم.
- بلغت نسبة الإنفاق لعام 2020 (81%) بمبلغ إجمالي مقداره (15608900) دينار وكما يلي:
  - أ- نسبة الإنفاق الجاري (94.4%) بمبلغ إجمالي (6980000) دينار.
  - ب- نسبة الإنفاق الرأسمالي (72.6%) بمبلغ إجمالي (8682900) دينار.
- إعداد وتنظيم صرف حوافز الموظفين بمبلغ إجمالي (1825000) دينار، ومن خلال التنسيق مع مديرية الموارد البشرية.
- قبض الايراد العام الناجم عن إلغاء تسفير العمالة غير الأردنية بمبلغ اجمالي (555000) دينار.
- قبض الايراد العام الناتج عن شراء نسخ العطاء والطوابع المستندية للمطالبات المالية والاتفاقيات الخاصة بالوزارة والغرامات وبالتنسيق مع قسم اللوازم بمبلغ إجمالي (876989) دينار.
- إعداد رواتب وإقتطاعات مشروع الدعم الفني بمبلغ إجمالي (168200) دينار.
- قبض وصرف رواتب ومصاريف مشروع الحضانة بمبلغ اجمالي (8640) دينار.

المحور الرابع عشر

مديرية التعاون الدولي

تقوم مديرية التعاون الدولي من خلال دور الوزارة بمتابعة الاتفاقيات الثنائية العمالية مع البلدان الاجنبية والعربية والعمل على تفعيلها وتشكيل لجان المتابعة والاتصال بكافة المنظمات الدولية والهيئات الرسمية الداعمة للبرامج التدريبية الهادفة لرفع سوية وقدرات الموظفين في كافة مجالات العمل.

وتقوم بالتنسيق ومتابعة الاتصالات مع منظمتي العمل الدولية والعربية والتحضير لمؤتمر العمل الدولي والعربي أو أي نشاط يقام في الاردن خاص بالمنظمتين ومتابعة ملف اللجوء السوري، والتعاون الدولي وتتمثل الانجازات بما يلي:

- التنسيق والمتابعة مع المنظمات الدولية ومديريات وزارة العمل حول المشاريع المتعلقة بوزارة العمل مثل:
  - مشروع تعزيز فرص العمل الذي تنفذه مؤسسة GIZ الألمانية.
  - مشروع تعزيز تدابير التدريب الاساسي والمتقدم من اجل رفع الكفاءة في قطاع المياه والطاقة TWEED
  - مشروع دعم التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي الموجه نحو سوق العمل MOVE-HET
  - مشروع تدريب موجه نحو التشغيل في مجال المهن الحرفية Skilled Crafts
  - مشروع الشباب و التكنولوجيا والوظائف في الاردن
- متابعة واعداد مصفوفة مؤشرات القروض والمنح المقدمة الى الحكومة الاردنية مثل :
  - مؤشرات قرض البنك الدولي
  - مؤشرات المنحة النقدية الامريكية للعام 2020
  - مؤشرات القرض الياباني
  - منحة الاتحاد الاوروبي
  - مؤشرات قرضي سياسة التنمية الأولى و الثانية حول النمو المتوازن وخلق فرص العمل.

- الاعداد والمتابعة للمحادثات الحكومية الرسمية الاردنية الالمانية المشتركة والتي تعقد بشكل سنوي وبالتناوب.
- المشاركة في اجتماعات مجموعة تعزيز التنمية البشرية HDPG
- العمل على مسودة صندوق الطوارئ خلال جائحة كورونا والذي يهدف الى توسيع حماية الدخل للفئات المستضعفة وغير المسجلة في مؤسسة الضمان الاجتماعي .
- المتابعة والتنسيق مع منظمة العمل الدولية بخصوص المشاريع والأنشطة (المؤتمرات وورش العمل) التي تقوم بها المنظمة في الأردن وبالتعاون مع وزارة العمل.
- التنظيم والترتيب لزيارات الوفود الرسمية
- التنظيم والترتيب للاجتماعات التي تعقد في وزارة العمل بين المنظمات الدولية والمسؤولين المعنيين في وزارة العمل مثل لقاء سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في عمان وكذلك لقاء سفير كوريا وسفير بلجيكا.
- التحضير والتنسيق والمشاركة بالاجتماعات الدورية مع الوكالة العمل الاتحادية الالمانية بخصوص تسويق الكفاءات الاردنية في المانيا .
- التحضير والتنسيق وعقد اجتماعات لمناقشة مشروع (triple win) لتأهيل وتوظيف الممرضين في المانيا والذي يستهدف تشغيل الممرضين الاردنيين في المانيا .

- الاعداد والتنسيق لتنفيذ مشروع تأهيل وتوظيف اطباء اردنيين في المانيا والذي يستهدف تشغيل الاطباء اردنيين في المانيا.
- دراسة ومراجعة مذكرة التفاهم ما بين وزراة العمل والوكالة العمل الاتحادية الالمانية في مجالات العمل وتسويق الكفاءات الاردنية في المانيا .
- متابعة برنامج تعليم اللغة الالمانية للاعضاء المنتسبين في النقابات (نقابة المهندسين والأطباء والصيادلة و نقابة الممرضين) .
- المساهمة في تحقيق مؤشرات المنح والقروض المرتبطة بعمل اللاجئين السوريين بموجب وثيقة العهد الاردني (Jordan Compact) وخطة الاستجابة الاردنية.
- إعداد وتطوير خطة قطاع سبل كسب العيش livelihoods في خطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية للعام 2020–2022، حيث تترأس الوزارة فريق القطاع.
- تفعيل سبل التنسيق مع الجهات المعنية بمنحة الاتحاد الاوروبي الخاصة بقرار تبسيط قواعد المنشأ (ROO) ويتضمن التنسيق التدقيق ومطابقة أعداد ونسب العمالة السورية العاملة في

الشركات التي لديها تفويض التصدير بموجب الاتفاقية ROO بالاضافة الى التنسيق مع منظمة العمل الدولية لضمان معايير العمل اللائق في تلك المصانع.

- المشاركات الدورية في اجتماعات اللجان المتعلقة بشأن اللاجئين والمهاجرين واليات وصولهم المنظم الى سوق العمل.
- القيام بمراجعات للمشاريع التي تنفذها المنظمات بموجب خطة الاستجابة للازمة السورية للتأكد من مدى موائمتها مع السياسات المبنية ضمن الخطة والأثر الاجتماعي والاقتصادي للاستفادة المثلى لمخرجاتها.
- التنسيق المستمر مع كافة الجهات المعنية بآليات تسهيل وتنظيم تواجد العمالة من اللاجئين السوريين في سوق العمل.
- مراجعة آليات وتدابير الوزارة مع فرق تقييم برامج وثيقة العهد الاردني مع الجهات المانحة والمنفذة.
- متابعة المسائل التي تواجه العمالة من اللاجئين السوريين وخصوصا التنظيم منها اصدار تصاريح العمل والعمل على حلها .
- المشاركات والتوصيات فيما يتعلق بالتعليمات والقرارت الصادرة بخصوص اللاجئين في سوق العمل .
- العمل على مراجعة مؤشرات المنح والقروض والتأكد من تحقيقها وخصوصا من ضمن المؤشرات ،الاتحاد الاوروبي وغيرها .
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببيانات و أعداد تصاريح العمل .
- اعداد التقارير الدورية والاحصائية لاتجاهات تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين
- المشاركة في الدراسات والتقارير الصادرة بخصوص وضع اللاجئين السوريين في سوق العمل وتحديث الاثار المترتبة على سوق العمل .
- تقديم مقترحات من شأنها الحد من الاثار السلبية لوجود اللاجئين في سوق العمل وتعظيم الفائدة المرجوة.

المحور الخامس عشر

مديرية السياسات والاستراتيجيات والتطوير المؤسسي

تقوم مديرية السياسات من خلال دور الوزارة بإعداد الخطط الوطنية والقطاعية وتحديثها والخاصة بقطاع التشغيل والتدريب ومتابعة سير العمل في تحقيقها، وإعداد الخطط الاستراتيجية وخطط العمل للمديريات والمشاريع التي تنفذها ومتابعة إنجازها ربعياً.

وتتمثل الانجازات في مجال السياسات بما يلي:

- **التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم.**

- تقييم ومراجعة الخطة الاستراتيجية 2017-2021.
- التنسيق ومشاركة المديريات في إعداد الخطط التنفيذية للمديريات والمشاريع لعام 2021 بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للوزارة عدد (12) مديرية (12) مشروع.
- متابعة انجازات خطط مديريات ومشاريع الوزارة واعداد التقارير الربعية عدد (4) وتحليل مؤشرات الأداء على كافة المستويات واعداد تقرير بذلك.
- متابعة الخطط التنفيذية للحكومة البرنامج التنفيذي التنموي وسير العمل للمشاريع التنموية والبرنامج التنموي للمحافظات ومؤشرات الموازنة العامة ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- المشاركة في إعداد الخطط التنفيذية والدليل الإجرائي لبرنامج التمكين الاقتصادي.
- الانتهاء من تطوير نظام المتابعة والتقييم الالكتروني للسير في تعبئته الكترونياً من خلال مديريات الوزارة وبالتعاون مع منظمة GIZ والاشراف عليه ومتابعة محتواه.
- العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم الالكتروني وتضمين شاشات خاصة لمختلف اللجان في الوزارة وشاشة خاصة بجائزة الملك عبدالله للتميز.
- تقييم أثر المشاريع على التشغيل بالتعاون مع منظمة GIZ حيث تم الانتهاء من تقييم مشروع دعم وإنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص والبدء في التحضير للتقييم الثالث الخاص بتقييم خدمات التشغيل في الوزارة.
- العمل على خلق مبادرات التشغيل من خلال مشروع You Match.
- الانتهاء من إعداد خطة الاستجابة لجائحة كورونا.
- الانتهاء من تحديث ونشر دليل الخدمات لوزارة العمل.
- الانتهاء من مراجعة وتحديث كافة مهام المديريات.

- المشاركة في الزيارات الميدانية للمتسوق الخفي لمديريات الميدان للوقوف على الملاحظات الواردة في تقرير المتسوق الخفي.
- متابعة الانجاز مع رئاسة الوزراء حول أولويات عمل الحكومة للعام 2020 ورفع التقارير الخاصة بالإنجاز.

المحور السادس عشر

مديرية الشؤون الإدارية

تقوم المديرية بتوفير الدعم والمساندة للمديريات المختلفة في الوزارة من خلال تنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل الإدارية والتي تشمل ادارة الاصول الثابتة وتوفير المستلزمات الإدارية واللوجستية المختلفة، بالإضافة إلى الإشراف على البريد الصادر من الوزارة والوارد إليها وإدارة كل ما يتعلق بآليات وسيارات الوزارة. ووضع الخطط والبرامج التي من شانها رفع مستويات الرضى لدى متلقي الخدمة من خلال متابعة توفير مكاتب خدمة الجمهور في جميع المديريات في الوزارة التي تعنى بتقديم الخدمة وتوفير مستلزمات تلك المكاتب بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل الوزارة او خارجها

انجازات مديرية الشؤون الإدارية والخدمات المساندة :

- تقديم الدعم اللوجستي لجميع المديريات لإستدامة العمل من قرطاسية ، بطاقات تصاريح، أحبار طابعات تصاريح.
- لغايات أتمتة العمل بالتنسيق مع مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني تم شراء وحدات تخزين SAN storage لحفظ البيانات الخاصة بأعمال الوزارة.
- لغاية استدامة عمل المركبات قامت المديرية بالصيانة الدورية وشراء مستلزمات وقطع التي تحتاجها المركبات (بطاريات لمركبات هايبرد، اطارات، زيوت محركات،...،الخ)
- تم ابرام عقود صيانة لاستدامة عمل المصاعد في مباني الوزارة (1+2+3).
- تم توثيق وتسجيل كل المعاملات الورقية الداخلة والخارجة للوزارة من خلال الديوان المركزي.
- تم تزويد الموظفين بكمامات والمديريات بمواد تعقيم ليتم استخدامها من قبل المراجعين والموظفين للحماية من فايروس كورونا.
- قامت المديرية بالتنسيق مع الجهات الخارجية بتعقيم المباني التي تم اكتشاف حالات كورونا فيها.
- اعادة تأهيل قاعة اجتماعات الطابق الرابع وتركيب نظام صوتي وشاشات لغايات عقد الاجتماعات بالشكل المطلوب.

- لغايات تطوير أعمال قسم خدمة الجمهور تم القيام باستحداث مركز الاتصال الموحد لغايات خدمة الجمهور، واطلاق خدمة تلقي الشكاوي والاقتراحات عبر الواتس اب، وتقديم خدمة الرد على استفسارات وشكاوي المواطنين على مدار 24 ساعة من خلال نقل الخدمة إلى مركز الاتصال الوطني.

المحور السابع عشر

وحدة دراسات سوق العمل

تم استحداث وحدة دراسات سوق العمل على الهيكل التنظيم لوزارة العمل هذا العام لما لها من اهمية في متابعة واصدار التقارير الاحصائية الخاصة بمؤشرات سوق العمل، وكذلك المساهمة بالدراسات المتعلقة بقضايا سوق العمل وإعداد الملخصات والخروج بتوصيات يمكن أن تعكس على الخطط التنفيذية حسب الأهداف المؤسسية العامة، وتضم وحدة دراسات سوق العمل قسمان : قسم بيانات سوق العمل وقسم الدراسات والمسوحات، وتمثلت أهم إنجازات الوحدة بما يلي:

- إصدار التقرير السنوي الخاص بأهم إنجازات مديريات الوزارة ووحداتها عن العام السابق ونشره على الموقع الإلكتروني للوزارة.
- إصدار تقرير "مؤشرات سوق العمل الوطنية 2015-2019" ونشره على الموقع الاكتروني للوزارة.
- تم اجراء ارشفة الكترونية للتقارير السنوي الخاصة بالوزارة منذ عام 1995 إلى عام 2019 ونشرها على الموقع الالكتروني للوزارة.
- استقبال العديد من طلبات "حق الحصول على المعلومة" الواردة لمديرية الاعلام والاتصال واجابتها حسب الاصول.
- اعداد تقرير شهري للعاملين بالمناطق التنموية المؤهلة وحساب نسبة الاردنيين في كل مصنع لغايات الاستئناس بها لاجراء معاملات العمالة غير الاردنية في تلك المصانع وحسب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص.
- إعداد التقارير التحليلية الخاصة بمؤشرات البطالة الربعية والسنوية.
- إعداد التقارير الخاصة بالمتغيرات التي شهدها سوق العمل نتيجة جائحة كورونا(مثل التغير في أعداد تصاريح العمل الصادرة).
- إعداد دراسات متخصصة حسب الحاجة حول قطاعات مختلفة مثل :
  - دراسة واقع قطاع المحروقات في سوق العمل الأردني 2019 بالتعاون مع النقابة العامة لأصحاب المحروقات.
  - دراسة واقع النشاط الزراعي في سوق العمل بالأردن 2019 .

- إعداد دراسات وتقارير متخصصة على المستوى الداخلي للمسؤولين حسب الحاجة .
- إعداد ملخصات للدراسات الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات ومراكز الأبحاث المتخصصة للاستفادة منها.
- مراجعة الدراسات والتقارير الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات ومراكز الأبحاث المتخصصة.
- المشاركة في اللجان الداخلية والخارجية المتخصصة وفرق العمل.

لمزيد من الجداول الاحصائية

يرجى التواصل مع وحدة دراسات سوق العمل

Info@mol.gov.jo